

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٩٠٦

الثلاثاء، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دي لا فوينتي راميرس/السيد أوتشوا مارتينيس	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سوبرونينكو
	إستونيا	السيدة ماغي
	أيرلندا	السيد ماكسوني
	تونس	السيد شريف
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيد فيليبس
	الصين	السيد غوي دان
	فرنسا	السيد موروغاسو
	فييت نام	السيد فان
	كينيا	السيد بيلاري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلد - بلونديل
	النرويج	السيد هاينس
	النيجر	السيد باريسو سليمان
	الهند	السيدة بهات
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بارك

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

الاستبعاد وعدم المساواة والنزاع

رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة (S/2021/883)

وفقا للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠٢٠ الموجهة إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في مجلس الأمن (S/2020/372)، الذي اتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، تُستكمل هذه الوثيقة الرسمية لمجلس الأمن بوثيقة تجميعية للمرفقات (S/2021/952) تتضمن البيانات التي يقدمها المهتمون من غير أعضاء المجلس.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



21-34171 (A)



استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

ويمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يساعد في معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والنزاعات والجرائم الفظيعة. فمن خلال المساعدة على الحد من عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها، وتعزيز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، يمكنه أن يوفر مزيداً من الاستقرار والقدرة على الصمود.

وتؤدي محكمة العدل الدولية، من خلال أحكامها وفتاويها، دوراً هاماً في التسوية السلمية للمنازعات الدولية وفي دعم سيادة القانون وتعزيزها. ولذلك ينبغي للدول الأعضاء، وكذلك الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، أن تلتزم خدماتها المفيدة للغاية.

وأخيراً، ينبغي للأمين العام والأمانة العامة زيادة مشاركتها في دبلوماسية منع نشوب النزاعات ومنع الجرائم الفظيعة. ولئن كانت دبلوماسية منع نشوب النزاعات تعتمد على الجهود الدبلوماسية التقليدية، فإن جوهر دبلوماسية منع الجرائم الوحشية هو إقناع الناس ذوي النفوذ بالامتناع عن ارتكاب الجرائم الوحشية والمساعدة في منعها. وينبغي أن يتحلى المشاركون في هذا النوع المحدد من المنع بالنزاهة، لا بالحياد؛ إذ يجب أن يبقوا دائماً إلى جانب الضحايا، بغض النظر عن من هم وإلى أي جانب ينتمون.

وكما ذكر آنفاً، نحن بحاجة إلى تحسين أنشطة أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الرامية إلى منع نشوب النزاعات وارتكاب الجرائم الفظيعة وتنسيق تلك الأنشطة. غير أنه ينبغي ألا نعتمد على أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية وحدها. وينبغي للجنة بناء السلام أن تواصل تطوير إمكاناتها لمنع تدهور الأوضاع في البلدان المعرضة للخطر، وكذلك بناء السلام بعد النزاع ومنع الانتكاس فيه. ويمكن لمجلس حقوق الإنسان، من خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل وتوصياتها وتنفيذها، عمل المزيد من حيث المنع الهيكلي وفي جعل البلدان أكثر قدرة على الصمود في وجه مخاطر النزاعات والجرائم الفظيعة. ويمكن لآلياته، بما في ذلك الإجراءات الخاصة، أن توفر لمجلس الأمن تحذيراً في الوقت المناسب؛ ولذلك ينبغي تحسين إمكانية وصولها إلى المجلس. وختاماً، فإن من شأن الاجتماعات المنتظمة لرؤساء الأجهزة الرئيسية

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق كي يتسنى للمجلس إنجاز أعماله بسرعة. وسيبدأ الضوء الأحمر المثبت على أطواق الميكروفونات في الوميض بعد أربع دقائق لتنبههم إلى اختتام ملاحظاتهم.

أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن امتناننا للمكسيك على عقد هذه المناقشة المفتوحة. ونشكر رئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيسة محكمة العدل الدولية والأمين العام على إحاطاتهم (انظر S/PV.8906).

توفر الأمم المتحدة الإطار العالمي الوحيد لإيجاد حلول مشتركة لتحديات السلام والأمن بغية إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ولأغراض صون السلم والأمن الدوليين واستدامتهما، ينبغي لجميع الأجهزة الرئيسية أن تضطلع بأنشطتها الوقائية وتتسبها، كل في إطار ولايته.

ووفقاً للميثاق، يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. بيد أنه يعجز، في بعض الحالات، عن منع نشوب النزاعات ووقوع الجرائم الفظيعة بسبب الانقسامات بين أعضائه الدائمين واستخدام حق النقض. لذلك، ترحب كرواتيا بالجهود المبذولة لتقييد استخدام حق النقض في حالة التهديدات بارتكاب جرائم فظيعة، بما فيها ما يطلق عليه مبادرة مدونة قواعد السلوك والمبادرة الفرنسية - المكسيكية، وتؤيد تلك الجهود.

وينبغي للجمعية العامة أن تستخدم سلطاتها الخاصة لمنع نشوب النزاعات وارتكاب الجرائم الفظيعة على نحو أكثر فعالية والتصدي لها عند وقوعها، لا سيما عندما يخفق مجلس الأمن في ذلك. وينبغي لها أيضاً أن تستخدم المناقشات السنوية بشأن المسؤولية عن الحماية لإتاحة الفرصة أمام جميع الدول الأعضاء لمعالجة شواغلها.

وأُتفق مع النهج الوارد في التقرير المعنون خطتنا المشتركة، الذي يذكرنا بأن الوعد الرئيسي لميثاق الأمم المتحدة هو تحقيق السلام. وتكتسي الدبلوماسية الوقائية أهمية بالغة لتحديث الأمم المتحدة ولتعددية الأطراف.

وهذا يقودني إلى النقطة التالية من بياني. فنتيجة لعملية تشييط أعمال الجمعية العامة، واصلت الدول الأعضاء بالإجماع وتوافق الآراء توجيه الدعوة إلى مجلس الأمن، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/١٢٦، لمواصلة اتخاذ مبادرات لتحسين جودة تقريره السنوي وذلك بتقديم معلومات موضوعية وتحليلية ومادية. وبدون تنفيذ ذلك، تصبح التوصيات والطلبات والمقترحات المتعلقة بالتفاعل بين الأجهزة الرئيسية للنظام مجرد ممارسات أكاديمية ويمكن أن تؤدي إلى تآكل النظام أو تقييده من مضمونه. ولهذا السبب، فإنني أعتزف بجهود أعضاء المجلس من أجل إحراز التقدم في تنفيذ التوصيات القائمة. ومع ذلك، أعتقد أنه لا يزال من الممكن تحقيق المزيد.

وتتوه إكوادور باستمرار الاجتماعات الشهرية بين رؤساء الأجهزة الرئيسية وتؤيد ذلك، وتدعو إلى تعميم نتائج تلك الاجتماعات لإعلام جميع الوفود بها. غير أن التأزر بين الأجهزة الرئيسية لا يقتصر على العلاقة الوثيقة بين رؤسائها، بل يعني بدلا من ذلك إقامة علاقة مستمرة وبناءة من جانب جميع أعضائها، تشمل الدول الأعضاء في المنظمة في حالة مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. ولهذا السبب أرحب مرة أخرى بعقد المزيد من المناقشات المفتوحة والتشاركية من هذا القبيل.

وبالنسبة لإكوادور، فإن مناقشة اليوم ترتبط ارتباطا وثيقا بما نوقش قبل أسبوع بالضبط (انظر S/PV.8900)، وأهنيء المكسيك على تنظيمها هذه المناقشات، وكذلك على استكمال جدول أعمال المجلس بمناقشات مهمة ومتكاملة. وستتيح المناقشة التي ستجرى في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة فرصة جيدة لتناول العواقب الوخيمة المترتبة على الاتجار غير المشروع بالأسلحة وتسريبها إلى جهات فاعلة غير مرخص لها بحيازتها.

للأمم المتحدة وكذلك لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان، أن تسهم في أعمال المنع الأفضل تنسيقا والأكثر كفاءة من جانب الأمم المتحدة. الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد إسبينوسا كانياريس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): على نحو ما أقر المجلس في البيان الرئاسي S/PRST/2021/22، الذي كان نتيجة المناقشة المثمرة التي جرت في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن الاستبعاد وعدم المساواة والنزاع (انظر S/PV.8900)، لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من دون إحلال السلام، ولا إرساء السلام من دون تحقيق التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، وكما قال كوفي عنان، لا يمكن تحقيق تنمية بدون أمن، ولا أمن بدون تنمية، ولا يمكن تحقيق أي منهما من دون احترام حقوق الإنسان.

الآن، وعندما نركز على كيفية تحقيق تلك الأهداف، يجب أن نضع أوجه التأزر في منظومة الأمم المتحدة موضع التنفيذ حتى تشمل تلك الجهود جميع أوجه الترابط القائمة. وفي هذا الصدد، أعرب عن امتناني للأمين العام وجميع رؤساء الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة على الإحاطات التي قدموها هذا الصباح (انظر S/PV.8906). وتؤيد إكوادور الفقرة السادسة من البيان الرئاسي، التي يؤكد فيها المجلس مجددا أن؛

”الحفاظ على السلام يتطلب الاتساق والالتزام المتواصل والتنسيق بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما يتماشى مع الولاية المنوطة بكل منها على نحو ما يحددها ميثاق الأمم المتحدة“.

وأود أن أضيف إلى ذلك محكمة العدل الدولية، خاصة عندما نشير إلى الجهود الرامية إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، التي تشكل جزءا من الدبلوماسية الوقائية. وهناك حاجة أيضا إلى التأزر بين تلك الهيئات والأمانة العامة.

وهنا أتوقف للاعتراف بالزخم الذي يواصل الأمين العام أنطونيو غوتيريش إعطائه للنهج الوقائي، مع التركيز على عمل المنظمة في مجال السلام والأمن.

مجموعتنا ذاته. ونشير، في جملة أمور، إلى تزايد اللجوء إلى النزعة الأحادية، وشن الهجمات على تعددية الأطراف، وادعاء صلاحيات استثنائية لا وجود لها، ومحاولات تجاهل الأغراض والمبادئ الواردة في الميثاق بل واستبدالها بمجموعة جديدة مما يسمى بالقواعد التي لم تناقش قط بطريقة شاملة أو شفافة، واتباع نهج انتقائية أو تفسيرات متساهلة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة. ولا تسهم هذه الممارسات بأي حال من الأحوال في التصدي، بالوسائل السلمية والتعاون، للتحديات المعقدة والناشئة والمشاركة التي تواجهها البشرية حاليا. بل على العكس تماما، فإنها تسهم في زيادة عدم اليقين وعدم الثقة وعدم الاستقرار والتوترات في جميع أنحاء العالم.

وتوافق مجموعة الأصدقاء على أن الوقاية هي في صميم الأمم المتحدة، على نحو ما يتجلى في تعهدنا بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وتحقيقا لهذه الغاية، تقع المسؤولية على عاتق كل من مجلس الأمن والأمم المتحدة ككل، على النحو المتوخى في الفقرة ١ من المادة ١ من الميثاق، التي تنص على اتخاذ

”تدابير جماعية فعالة لمنع نشوء أخطار تهدد السلام ولإزالتها ولقمع أعمال العدوان أو غيرها من الأعمال التي تخل بالسلام“.

إن السعي إلى تحقيق السلام يشكل في الواقع طموحا مشتركا للبشرية ومثلا نبيلًا يجب أن يكون أولوية بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها وللمجتمع الدولي برمته. ولذلك فإننا نؤيد الجهود المبذولة في هذا الصدد. بيد أننا نحذر من الاحتجاج بالمثل العليا للوقاية من أجل التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو تفويض سيادتها أو استقلالها السياسي أو حق شعوبها في تقرير المصير، بما في ذلك اللجوء إلى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد سلامتها الإقليمية. فهذه النهج المغامرة لا تتعارض مع نص الميثاق وروحه فحسب، بل ويمكن أن تقوض مصداقية الأمم المتحدة أيضا. وفي هذا السياق، نؤكد أيضا المسؤولية الرئيسية للدول عن منع نشوب النزاعات وكفالة رفاه شعوبها وحمايتها.

وفي هذا السياق، أود أن أعلن أن بلدي أصيب بصدمة شديدة جراء العنف غير المسبوق الذي ابتلي به نظام السجون لدينا بوصفه نتاج الجريمة المنظمة عبر الوطنية والنزاعات بين العصابات. إن أمن المواطن هو أولويتنا المطلقة. وتسعى قوات الشرطة الوطنية والقوات المسلحة لدينا جاهدة للنهوض بجهود التهئة والوقاية بالتنسيق من المؤسسات الحكومية، ومع الامتثال الكامل لحقوق الإنسان. ونعرب عن امتناننا لما تلقيناه من عبارات التضامن والدعم من مختلف البلدان التي نحن على استعداد للعمل معها، وكذلك من الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): يشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تتكلم باسم وفود الاتحاد الروسي، وإريتريا، وأنغولا، وجمهورية إيران الإسلامية، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وبيلاروس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ودولة فلسطين، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وغينيا الاستوائية، وكمبوديا، وكوبا، ونيكاراغوا، وبلدي، وجميعها أعضاء في مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة. ونشكر وفد المكسيك على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

وتعتبر مجموعة الأصدقاء ميثاق الأمم المتحدة معلما بارزا ودليلا صادقا على الإيمان بأفضل ما لدى البشرية. وكانت مدونة قواعد السلوك هي ما حكم العلاقات الدولية بين الدول على مدى ٧٦ عاما الماضية، على أساس مبادئ خالدة مثل تقرير الشعوب لمصيرها، والمساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة. وهذه كلها معايير ومبادئ أساسية، بالإضافة إلى كونها الأساس للقانون الدولي المعاصر، ولا تزال صالحة اليوم كما كانت في عام ١٩٤٥.

وفي ذلك السياق، نعرب عن قلقنا البالغ إزاء التهديدات الحالية والمتزايدة لميثاق الأمم المتحدة، الذي يشكل الدافع والسبب وراء وجود

التي تحكم نظام العلاقات الدولية الخاص بنا، بل إنه لا غنى عنها أيضا لتعزيز السلم والأمن الدوليين وسيادة القانون والتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. ويجب ألا نغفل عن ذلك فيما نتأهب لمضاعفة جهودنا الجماعية للنهوض بخططنا المشتركة وضمن عدم تخلف أحد عن الركب ومواصلة الوفاء بالوعد المعلن في الميثاق الذي يبدأ بعبارة "نحن شعوب الأمم المتحدة".

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد زيلينراث (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): تشكر مملكة هولندا المكسيك على تنظيمها هذه المناقشة المفتوحة بشأن السلام والأمن من خلال الدبلوماسية الوقائية، والتي تمثل بالتأكيد هدفا أساسيا لجميع أجهزة الأمم المتحدة والدول الأعضاء.

لا يزال السلام بعيد المنال في أجزاء كثيرة من العالم، وتكلفة النزاع باهظة من حيث المعاناة الإنسانية وضحايا العنف واللاجئين والأشخاص الذين يعتمدون على المساعدات. كما أن التكاليف المالية للنزاع لا يمكن تحملها. وقد أظهرت لنا دراسة شهيرة أجراها البنك الدولي أن الاستثمار في الوقاية يمكن أن يوفر ما يصل إلى ٧٠ بليون دولار سنويا من التكاليف التي نتكبدها بسبب النزاعات. وكما ذكر الأمين العام في هذا الصباح (انظر S/PV.8906)، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تتمكن من معالجة المسائل الشاملة المتمثلة في الأمن وتغير المناخ والصحة والتنمية والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان من منظور الوقاية بقدر أكبر من الفعالية والمساءلة. وأود أن أتناول ثلاث نقاط في ذلك الصدد.

أولا، تتطلب الوقاية والحفاظ على السلام نهجا متكاملًا وشاملا على نطاق الأمم المتحدة على أساس الاتساق بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن أجل الوقاية الهيكلية على نطاق ركائز الأمم المتحدة، يتعين علينا معالجة الأسباب الجذرية للنزاع ومنع الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان والتي يمكن أن تقضي إلى نشوب نزاعات عنيفة. ومن خلال المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام، يمكن تعزيز الاتصال والتنسيق بين أجهزة الأمم المتحدة

ومن المهم التأكيد على أن الوقاية يجب أن تستند إلى الأدوات التي يوفرها ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما تلك المشار إليها في الفصل السادس بشأن التسوية السلمية للمنازعات. وفي هذا الصدد، يجب أن نفهم أيضا أنه لا يوجد حل واحد يناسب جميع الحالات، وأنه إذا اتفقنا حقا على فرضية أنه لا سلام بدون تنمية ولا تنمية بدون سلام، فيجب عندئذ معالجة الأسباب الجذرية والدوافع الهيكلية للأزمة أو النزاعات معالجة شاملة وفعالة، من أجل تحقيق السلام والاستقرار على المستوى العالمي.

إن التدابير القسرية الأحادية الجانب ذات الطابع الاقتصادي أو المالي أو التي تتعلق بالتجارة، والتي لا تتفق مع القانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة، تعوق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل كامل، ولا سيما في البلدان النامية، وتؤثر تأثيرا سلبيا على التمتع بحقوق الإنسان وإعمالها على نحو كامل. بعبارة أخرى، إن هذه الإجراءات التعسفية والنهج الانفرادية لا تعزز ظروف الفقر وعدم المساواة فحسب، بل وتمثل أيضا اعتداء متعمدا على الحق في التنمية. وكذلك فإن التدخل في الشؤون الداخلية والسيادية للدول، مقترنا بفرض ما يسمى بالجزاءات، يعزز التقايم المتعمد للنزاعات والأزمات، فضلا عن أنه يمثل انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان ويسبب معاناة وألما كبيرين لشعوب بأكملها.

ولذلك يجب على جميع أجهزة الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة عموما والمجتمع الدولي ككل ألا تتوانى في رفضها لإصدار تلك التدابير غير القانونية وتطبيقها، في جميع الظروف وفي منعها، لا سيما في حالات النزاع. ويجب أن تدعو إلى إنهاؤها بشكل كامل وفوري، مع مراعاة أنها أصبحت عوامل هيكلية ومحركات أساسية للأزمات المعاصرة.

وفي الختام، تتعهد مجموعة الأصدقاء بالألا تدخر جهدا في الحفاظ على سيادة وصلاحيات ميثاق الأمم المتحدة وتعزيزهما والدفاع عنهما. ونكرر تأكيد موقفنا الثابت والمبدئي المتمثل في دعم مبادئه والتمسك بها، وهي مبادئ لا تقتصر على القواعد الملزمة قانونا والمتفق عليها

حان الوقت للاستفادة على نحو أكثر تواتراً من دور اللجنة الاستشاري ودورها في عقد الاجتماعات ومد الجسور.

كما أثبت صندوق بناء السلام، باعتباره الأداة الأولى التي تلجأ إليها الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات والاستجابة لها، أنه وسيلة مهمة لمد الجسور بين الجهات الفاعلة على المستوى القطري وتحفيز التنسيق عبر الركائز بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. وبغية تعزيز أثر التنسيق في الميدان، نحتاج إلى ضمان تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به لبناء السلام. ولذلك، تؤيد مملكة هولندا دعوة الأمين العام إلى تخصيص مبلغ لصندوق بناء السلام من الاشتراكات المقررة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة سويسرا.

السيدة بايريسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): تشكر سويسرا المكسيك على عقد هذه المناقشة الهامة.

من دون شمول الجميع، تظل أحجية السلام غير مكتملة، مع العديد من الثغرات التي يتعين سدها. وقد أشار الأمين العام إلى ذلك في الأسبوع الماضي. وتستمد الدبلوماسية الوقائية قوتها أيضاً من الروابط بين مختلف ركائز الأمم المتحدة، وهي السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

إن تعزيز التعاون بين جميع وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها أمر أساسي لتحسين منع نشوب النزاعات وبناء مجتمعات أكثر مساواة وشمولاً. ونمتلك أدوات هامة لمنع اندلاع الأزمات وصون السلام والأمن. فلنستخدمها بطريقة منهجية ومبتكرة. وأود أن أوضح ذلك بثلاثة أمثلة.

أولاً، لتحسين فعالية واستدامة الحلول لحالات الأزمات والنزاع العنيف، يجب على الجهات الفاعلة في مجالي التنمية والعمل الإنساني العمل في شراكة. وقد جعلت سويسرا ذلك الأمر الموضوع الإرشادي خلال رئاستنا للفريق العامل المعني بالاتصال للأغراض الإنسانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. ولفت الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى زيادة التعاون بين الجهات

الرئيسية في ذلك الصدد. ويمكن أيضاً تحسين إبراز التفاعل والتنسيق بين أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية، وندعو جميع أجهزة الأمم المتحدة إلى تعزيز استخدام المعلومات التي تصدرها هيئات الأمم المتحدة واعتماد استراتيجية استشرافية بشأن الوقاية.

يقودني ذلك إلى النقطة الثانية، وهي: سيادة القانون ونظم العدالة القوية. إن سيادة القانون لا غنى عنها لتوطيد السلام والأمن وكذلك التنمية المستدامة وحقوق الإنسان. وكما أشار الأمين العام في "خطتنا المشتركة"، هناك حاجة ماسة إلى رؤية جديدة فيما يتعلق بسيادة القانون لإعادة بناء الثقة بين الناس والمجتمعات المحلية والمؤسسات التي تخدمهم. إن العدالة بُعد أساسي من أبعاد العقد الاجتماعي، وما زلنا ملتزمين بتحويل أنظمة العدالة لجعل الناس واحتياجاتهم في صميمها.

وتخبر هولندا باستضافة محكمة العدل الدولية، وهي الجهاز القضائي الرئيسي في الأمم المتحدة. وتدرج المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب ضمن أهم أولويات السياسة الخارجية الهولندية. ومن الأهمية بمكان أن يدرك الضحايا أن أخطر الجرائم لن تمر من دون عقاب وأن العدالة ستسود في نهاية المطاف لأنه، كما نعلم، لا يمكن أن يكون هناك سلام دون عدالة فيما تمنع العدالة تجدد النزاعات.

وتتعلق النقطة الثالثة بدور لجنة بناء السلام. وعندما يتعلق الأمر بالوقاية، تدعم مملكة هولندا بقوة تعزيز دور لجنة بناء السلام وتوسيع نطاقه، كما اقترح الأمين العام في "خطتنا المشتركة". وتجمع اللجنة بين الجهات الفاعلة الحاسمة الأهمية لمناقشة الوقاية وبناء السلام، بما في ذلك منظمات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والأهم من ذلك، بناء السلام على الصعيد المحلي. ولذلك، فإن اللجنة مؤهلة استراتيجياً لدعم التدابير الوقائية المتعلقة بتغيير المناخ والصحة والمساواة بين الجنسين والتنمية وحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، يمكن للجنة بناء السلام أن تعزز تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. لقد

للاستجابة لإشارات التحذير من العنف والنزاع المسلح. ولا يزال بلدي ملتزماً، بوصفه مرشحاً لعضوية مجلس الأمن وعضواً في لجنة بناء السلام، بالوقاية والإنذار المبكر وأوجه التآزر بين هيئات الأمم المتحدة. الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد ملينار (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة المكسيكية على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن هذه المسألة التي أن أوانها.

ينص ميثاق الأمم المتحدة، ضمن جملة أمور، على أن أحد مقاصدها أن تكون مركزاً لتنسيق ما تبذله البلدان من جهود في سبيل تحقيق الغايات المشتركة. وهذا يعني أن مقاصد الأمم المتحدة المنصوص عليها في الميثاق لن تتحقق إلا من خلال التنسيق الحقيقي والتعاون والتآزر التعاضدي بين أجهزتها، ومن خلالها مع سائر المنظومة. ومن هذا المنطلق، فإن مسألة صون السلام والأمن الدوليين من خلال الدبلوماسية الوقائية يجب أن تكمن في صميم عمل جميع الأجهزة الرئيسية، كل في إطار ولايته.

وتعلق سلوفاكيا أهمية كبيرة على اتباع نهج شامل للحفاظ على السلام، لا سيما من خلال منع نشوب النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية، والمصالحة والوحدة الوطنيتين، بسبل منها الحوار الشامل للجميع والوساطة، والمساواة بين الجنسين، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشدد مرة أخرى على الأهمية التي نوليها لمبدأ سيادة القانون، الذي نعتبره جوهر النظام الدولي. وإذ نؤكد على تأثير سيادة القانون على صون الديمقراطية المستقرة والسلام الداخلي وتعزيز التنمية الاجتماعية، نود أن نشجع جميع الدول الأعضاء على تكثيف جهودها لدعم هذا المبدأ الأساسي من مبادئ الحوكمة، الشرط الأساسي لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات.

وعلاوة على ذلك، فإن نجاح مجلس الأمن في الوفاء بمسؤوليته لا يعتمد إلى حد كبير على نجاح الجمعية العامة فحسب، بل أيضاً

الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي وفي مجال إحلال السلام للتصدي لانعدام الأمن الغذائي. ولن ينقذ ذلك الأرواح في الأجل القصير فحسب، بل سيقبل أيضاً من أوجه الضعف ويحول دون تجدد الاحتياجات في المستقبل. ويجب تطبيق نهج مشترك في سياقات محددة، مثل أفغانستان، لمعالجة الزيادة الهائلة في انعدام الأمن الغذائي.

ثانياً، إن احترام حقوق الإنسان يساعد على منع نشوب النزاعات وتعزيز السلام المستدام. وتشير "خطة السلام" الجديدة التي عرضها الأمين العام في "خظتنا المشتركة" إلى ذلك. وتعمل سويسرا على ترسيخ حقوق الإنسان بشكل أكثر منهجية في جهود تحقيق السلام والأمن، على سبيل المثال من خلال "تجمع حقوق الإنسان ومنع نشوب النزاعات"، وهو مجموعة أقاليمية تشارك في رئاستها مع ألمانيا. ويمكن أن يعزز التعاون الرقمي التحليل التنبؤي للأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان. ويجب باستمرار تعزيز تدفق المعلومات بين نيويورك وجنيف، بما في ذلك بين مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان.

ثالثاً، يجب أن تستند الإجراءات المتسقة التي تتخذها الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها وشركاؤها إلى الأولويات الوطنية وأن تعزز المبادرات المحلية. وتساعد لجنة بناء السلام على تعزيز مشاركة النساء العاملات من أجل السلام والمجتمع المدني والشباب. ويمكن لتوسيع دور اللجنة أن يعزز الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة لإطلاق إمكاناتها الوقائية. ونشجع اللجنة على أن تضطلع بصورة كاملة، وفقاً لولايتها، بدورها في مد الجسور وأن تعمل مع جميع الكيانات التي تسهم في الحفاظ على السلام، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان والمنظمات الإقليمية.

إن أحجية السلام لن تكتمل أبداً من دون الدور المركزي لمجلس الأمن. وسيؤدي غياب الوحدة إلى مزيد من المعاناة وفقدان الأرواح وضياع الفرص من أجل تحقيق مستقبل أفضل. ويمكن للمجلس، من خلال التكلم بصوت واحد، أن يعزز الإرادة السياسية المشتركة

السيد راي (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر الرئاسة المكسيكية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن السلام والأمن من خلال الدبلوماسية الوقائية. كما أشكر مقدمي الإحاطات الذين تكلموا هذا الصباح (S/PV.8906).

إن صون السلم والأمن الدوليين يكمن في صميم ميثاق الأمم المتحدة. وتحقيقاً لتلك الغاية، يجب أن تعمل جميع الأجهزة والآليات الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة بطريقة متزامنة ومنسقة. ولا يمكن استدامة السلام إلا عندما تُعالج أسبابه الجذرية. وفي معظم الحالات، تشمل الأسباب الجذرية للنزاع التمييز وعدم المساواة المنهجين، والفقير، والحرمان من الحرية، والحرمان من العدالة ومن حقوق الإنسان، وانعدام سيادة القانون، ضمن أمور أخرى. ومعالجة هذه الأسباب الجذرية لا تؤدي إلى تجنب النزاعات المحتملة فحسب، بل تمكننا أيضاً من تحقيق السلام والتنمية المستدامين. وفي هذا السياق، أود أن أبرز النقاط التالية بشأن الدبلوماسية الوقائية المؤثرة.

ينبغي للجمعية العامة أن توفر إطاراً معيارياً وموارد كافية للدبلوماسية الوقائية، وأن تجري تفاعلات مجدية مع مجلس الأمن، بغية تنسيق استراتيجيات وقائية مستدامة لبناء السلام. وينبغي لمجلس الأمن أن يبحث الحالات المتطورة ويقيّمها من أجل معالجة الأوضاع في الوقت المحدد قبل أن تتصاعد إلى نزاع مسلح. وبالمثل، ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يواصل العمل عن كثب مع كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن من أجل تنسيق أفضل لكفالة التنفيذ الفعال للتنمية المستدامة. إن دور محكمة العدل الدولية في تعزيز تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية يحظى بتقدير كبير. وينبغي الاستفادة من الفتاوى القانونية للمحكمة.

وينبغي لنا أن نستفيد استفادة كاملة من المساعي الحميدة للأمم العام لتعزيز الدبلوماسية الوقائية. وينوه وفد بلدي بدور الأمين العام وممثليه في الوساطة والتيسير والحوار لمنع نشوب النزاعات وتأمين السلام. ونشدد على زيادة الاتساق والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها، بما في ذلك لجنة بناء السلام وإدارة الشؤون

على نجاح الهيئات الأخرى، مثل محكمة العدل الدولية. إن عمل محكمة العدل الدولية والجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل الفصل في المنازعات فيما بين الدول ليست سوى بضعة من العناصر الأساسية لمنع نشوب النزاعات، وبالتالي لصون السلم والأمن الدوليين. وتعتقد سولفاكيا أن محكمة العدل الدولية لا تؤدي ذلك الدور من خلال وظيفتها المتمثلة في الفصل في المنازعات الدولية فحسب، بل وفي أغلب الأحيان، الفصل في المنازعات التي تشكل عنصراً من عناصر التفاعل المعتاد للعلاقات الدولية. ويأتي الترابط بين أجزاء منظومة الأمم المتحدة قاطبة في صميم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إذ ينبغي أن تكون الأمم المتحدة قادرة على معالجة المسائل الشاملة من منظور وقائي بمزيد من الفعالية والمساءلة. والهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة على وجه الخصوص هو محور اهتمامنا.

وأود أن أختتم بياني بالتركيز أيضاً على لجنة بناء السلام والتعاون المنسق والأقفي بين مجلس الأمن واللجنة، وهي هيئة استشارية حكومية دولية تدعم جهود السلام. ويمكن لهما التصدي للتحديات التي تهدد السلام والأمن الدوليين حالياً، في إطار وحدة متكاملة. وعملت سولفاكيا بفخر خلال العامين الماضيين كعضو في لجنة بناء السلام، وفي هذا العام أيضاً كنائب للرئيس، وقد كرّسنا جهداً كبيراً لتعزيز مشاركة الناس واتباع نهج الشراكة. كما ركزنا قدرنا كبيراً من الاهتمام على مسألة إصلاح القطاع الأمني باعتبارها أحد العناصر الرئيسية لمنع نشوب النزاعات بطريقة فعالة وإعادة البناء وتحقيق الاستقرار بعد انتهاء النزاع بطريقة ناجحة. وتبين التجربة المباشرة بوضوح أن عملية إصلاح قطاع الأمن التي تتولى قيادتها الجهات الوطنية وتشمل الجميع وتراعي الاعتبارات الجنسانية لإصلاح قطاع الأمن، من شأنها أن تعالج تدريجياً الأسباب الجذرية لانعدام الأمن والهشاشة وأن تهيئ بيئة مواتية لتحقيق التنمية المستدامة والسلام. واليوم، لدينا بيانات تجريبية تبين وجود صلة مباشرة بين جهود إصلاح قطاع الأمن ومنع نشوب النزاعات.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال.

أولاً، فيما يتعلق بالعلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، وإذ أن مجلس الأمن يتصرف باسم الجمعية العامة، نؤكد على أهمية زيادة التنسيق والشفافية بين المجلس والجمعية العامة، بما في ذلك مع الأجهزة الفرعية التابعة لهذه الجمعية، مثل هيئة نزع السلاح، ولجنة بناء السلام، ومجلس حقوق الإنسان. ونشدد أيضاً على أهمية كفاءة التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن من جانب جميع أعضاء الجمعية العامة. والمساءلة أمر جوهري لضمان المصالحة والعدالة وفي منع نشوب النزاعات في المستقبل.

ثانياً، فيما يتعلق بالعلاقة بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون سلام ولا يمكن تحقيق السلام بدون تنمية مستدامة. وعلى هذا الأساس، يعتقد وفد بلدي أنه يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يضطلع بدور حيوي في دعم جهود السلام ومنع نشوب النزاعات. وتمهّد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الطريق نحو معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وعودة نشوبها. ويمكن أن يؤدي تنفيذها إلى التقليل من مواطن الضعف والهشاشة وعدم المساواة أو القضاء عليها، مما قد يحول فيما بعد دون نشوب النزاعات. وفي هذا السياق، فإن الشراكة بين البعثات السياسية الخاصة المضطلع بها بتكليف من مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لها أهمية حاسمة في تحقيق نهج شامل يربط الأمن بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في بناء سلام دائم. ونشجع المجلس أيضاً على زيادة استخدام المادة ٦٥ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على أنه يجوز للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقدم معلومات إلى المجلس وأن يساعده بناء على طلبه.

ثالثاً، فيما يتصل بالعلاقة بين مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية، تظل ماليزيا مقتنعة بأن المداولات بشأن المسائل السياسية والأمنية الخلافية يمكن أن تكون أكثر فعالية عندما تعززها فتاوى قانونية ذات حجية. ولذلك، نحث مجلس الأمن على النظر بجدية في المادة ٩٦ من الميثاق وعلى زيادة استخدام المحكمة بوصفها مصدراً للفتاوى ولتفسير قواعد القانون الدولي ذات الصلة، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل التي طال أمدها التي تؤثر على السلام والأمن الدوليين.

السياسية وبناء السلام. وما فتئت نيبال، بوصفها أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، تؤيد إدماج عناصر بناء السلام في عمليات حفظ السلام منذ البداية وفي كل مرحلة. كما أن مؤسسات بریتون وودز والمنظمات الإقليمية يمكنها أن تضطلع بدور هام في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، وهي شروط مسبقة للدبلوماسية الوقائية. وينبغي زيادة تعزيز التعاون مع تلك المنظمات.

وفي الختام، ينبغي أن تكون استراتيجيات العمل الوقائي شاملة بقدر ما تتسم الأسباب الجذرية للنزاعات من تعقيد. ونحن بحاجة إلى الإرادة السياسية المستدامة للدول الأعضاء للنهوض بالدبلوماسية الوقائية من أجل تحقيق السلام والتنمية المستدامين. إن تنشيط التعاون الوثيق بين الدول الأعضاء، والأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، ووكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية، أمر بالغ الأهمية لصون السلم والأمن الدوليين من خلال الدبلوماسية الوقائية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد عبيد (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ ببيان بتقديم الشكر إلى المكسيك على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأود أيضاً أن أشكر جميع رؤساء الأجهزة الرئيسية على مشاركتنا أفكارهم المتعمقة بشأن هذا الموضوع الهام (انظر S/PV.8906).

على الرغم من الدعوة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، لا تزال تشهد نزاعات طال أمدها وظهور نزاعات جديدة في جميع أنحاء القارات. ونحن جميعاً على دراية بالآثار المدمرة للنزاع المسلح، ولا سيما شدة المعاناة الإنسانية. وفي العام الماضي، التزمنا بتعزيز السلام ومنع نشوب النزاعات ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء المنظمة. ولذلك فإن مناقشة اليوم هي إعادة تأكيد هامة على عزمنا الجماعي على تعزيز التعاون والتآزر من أجل منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها بطريقة متسقة. وتود ماليزيا أن تتشاطر بإيجاز أربع نقاط بشأن الموضوع المعروض علينا.

تحقيق السلام المستدام في مناطق النزاعات. ولعل توسع دور ونطاق عمل اللجنة وتزايد طلبات الدعم التي تتلقاها من الدول الأعضاء عبر العقد ونصف الماضيين، هو خير دليل على إسهامها الهام في دعم أجندة السلام العالمية ومنع انزلاق البلدان مجددا في براثن النزاعات. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أشاطركم الأفكار التالية:

أولا، نؤكد أولوية الاستثمار في جهود الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات، وهو ما أكد عليه الأمين العام في تقريره عن "خطينا المشتركة". فالاستثمار في منع نشوب النزاعات هو استثمار ذكي منخفض التكلفة وعالي المردود، ويجب أن يكون معززا للسيادة والملكية الوطنية.

ثانيا، نشدد على أهمية تضافر الجهود والتنسيق بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة لضمان تتابع وتكامل أنشطتها في منع نشوب النزاعات وفقا لاختصاصاتها. وهنا، توفر لجنة بناء السلام محفلا هاما لمد الجسور بين الأجهزة الرئيسية في الموضوعات التي تنظرها اللجنة. فاللجنة تعقد حوارات تفاعلية واجتماعات مشتركة مع مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، كل على حدة. ومن ثم، يمكن النظر في عقد اجتماع سنوي للجنة بناء السلام مع الأجهزة الرئيسية بشكل مجمع لبحث سبل تعزيز التنسيق وتكامل الأدوار.

ثالثا، ندعو المجلس إلى مواصلة الاستفادة من الدور الاستشاري الهام للجنة بناء السلام، اتصالا بخبرة اللجنة الممتدة والمتنوعة في حشد الدعم لمعالجة الجذور المسببة للنزاعات وبناء السلام في العديد من الدول والمناطق، فضلا عما توفره اللجنة من محفل لتبادل الخبرات والدروس المستفادة والحلول.

رابعا، يجب العمل على تعزيز الشراكة في جهود منع النزاعات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومؤسسات التمويل الدولية على أساس من التكامل والاستفادة من المزايا النسبية في كل منظمة. ومن ثم، نقترح النظر في تضمين هذه الشراكة إجراء تحليل مشترك للجذور المسببة للنزاعات وصياغة الاستجابة انطلاقا من فهم مشترك لخصوصيات الأوضاع وإطار واضح لتقاسم الأدوار والأعباء.

رابعا، فيما يتصل بالعلاقة بين مجلس الأمن والأمانة العامة، نحث هذه الأخيرة على استخدام جميع الأدوات التي تدخل في نطاق ولايتها لضمان التنفيذ الكامل للقرارات المتعلقة بالسلام والأمن، بما في ذلك عن طريق إجراء التحقيقات واستخدام الوساطة. وفي هذا الصدد، ندعوها أيضا إلى زيادة استخدام الأفرقة القطرية والمكاتب الإقليمية. ونشجع أيضا الأمين العام على الاستشهاد على النحو المناسب بالمادة ٩٩ من الميثاق، التي تخوله توجيه نظر المجلس إلى أي مسألة قد تهدد، في رأيه، صون السلام والأمن الدوليين.

إن تنشيط وتعزيز التفاعل والتنسيق بين الأجهزة الرئيسية أمر أساسي لصون السلام والأمن الدوليين. ونأمل أن يتسنى إجراء مزيد من التحسينات بصورة جماعية لتوحيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها وجميع الشركاء حول القضية المشتركة المتمثلة في تحقيق السلام، فيما نبني بقوة أكبر نحو خطة جديدة للسلام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر): أود في البداية أن أهنئ وفد المكسيك على تولي رئاسة المجلس وعلى عقد هذه الجلسة الهامة حول موضوع الدبلوماسية الوقائية. كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر لرؤساء الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة على الإحاطات الوافية المقدمة

تؤمن مصر بأن السبيل الأمثل لتحقيق السلام والاستقرار في العالم هو العمل على معالجة الأسباب الجذرية للمشكلات التي تهدد السلم والأمن ومنع نشوب النزاعات والأزمات في المقام الأول، لا سيما من خلال وسائل الدبلوماسية الوقائية لتسوية الخلافات التي قد تنشأ بين الدول أو داخلها والحيلولة دون تصعيدها إلى نزاعات والحد من انتشار النزاعات عند حدوثها. كما تتمن مصر الدور الهام للأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة في الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات، كل في مجال اختصاصه.

لقد مثل إنشاء لجنة بناء السلام في عام ٢٠٠٥، التي تتشرف مصر برئاستها حاليا، إضافة هامة إلى أدوات وجهود الأمم المتحدة في

وأشكر أيضا رؤساء الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومحكمة العدل الدولية على ملاحظاتهم.

إن الفكرة الكامنة وراء إنشاء الأمم المتحدة تقوم على الدبلوماسية الوقائية. وهذا المفهوم معترف به جيدا في ميثاق الأمم المتحدة. وفي حين أن مجلس الأمن مكلف تحديدا بالمسؤولية عن صون السلام والأمن الدوليين، فإن الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية الجماعية عن تقادي التهديدات للسلام. أما الأجهزة الرئيسية الأخرى، وهي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإنها تنظر إلى منع نشوب النزاعات من منظور أوسع باتخاذ إجراءات تعالج الأسباب الكامنة وراء النزاع، مثل عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والتمييز وضعف الحكم. ويتطلب تنفيذ هذه التدابير الوقائية الهيكلية أداء متسقا ومنسقا لجميع أجهزة الأمم المتحدة بطريقة متكاملة.

وعلى مر السنين، تحول نهج الأمم المتحدة إزاء السلام من نهج قائم على رد الفعل إلى نهج وقائي. وقد قدم الأمناء العامون المتعاقبون إسهامات قيمة في توضيح ذلك المفهوم. وتأتي معالجة دوافع النزاع في صميم هذا النهج.

ويواجه العالم اليوم تحديات عديدة للسلام والأمن الدوليين. وقد أضافت مختلف التحديات الجديدة والناشئة - مثل تغير المناخ والفقر وعدم المساواة والإرهاب والتطرف العنيف ونزوح البشر - أبعادا جديدة للتهديدات العالمية التقليدية. وفي مثل هذا السيناريو المعقد، فإنه ليس من باب المبالغة التشديد على أهمية الدبلوماسية الوقائية، التي من شأنها أن تضع جميع أجهزة الأمم المتحدة تحت مظلة واحدة.

وما فتئت بنغلاديش تؤيد تركيز الأمم المتحدة على جهود الوقاية من أجل إنهاء النزاعات وحلها، بما في ذلك عن طريق الاستعادة من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتعزيز كل من سيادة القانون على الصعيد العالمي وسلطة الجمعية العامة.

ويتطلب تفعيل مفهوم "وحدة العمل في الأمم المتحدة" الاتساق والتنسيق والتكامل بين الأجهزة الرئيسية، بما فيها الهيئات القائمة على

خامسا وأخيرا، نؤكد ضرورة الحفاظ على مكتسبات بناء السلام في الدول الخارجة من نزاعات والعمل على منع انتكاس الأوضاع فيها من خلال تزويد الأمم المتحدة ميدانيا بالموارد والإمكانات الكافية لتمكينها من تقديم الدعم البناء للمؤسسات والقدرات الوطنية اللازمة لتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين.

إذ تجدد مصر إيمانها بأولوية منع نشوب النزاعات والأزمات من خلال وسائل الدبلوماسية الوقائية واحتراما لالتزاماتها تجاه الأمم المتحدة، لجأت مصر بموجب المادة ٣٥ من الميثاق إلى مجلس الأمن لإعمال الحلول السلمية للنزاعات وفقا للفصل السادس اتصالا بقضية سد النهضة التي تهدد السلم والأمن الدوليين لتأثيرها المباشر على حياة ١٥٠ مليون إنسان في مصر والسودان، دولتي المصب، نتيجة المسلك الأحادي الإثيوبي في تشييد سد عملاق على نهر النيل دون التوصل لاتفاق حول ملء وتشغيل السد أو إطلاع دولتي المصب على الدراسات الخاصة بالأمن والسلامة أو إتمام دراسات الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية العابرة للحدود لهذا المشروع الضخم.

وترحب مصر، في هذا الصدد، باضطلاع مجلس الأمن بمسؤولياته واعتماده البيان الرئاسي S/PRST/2021/18، الذي يشجع الأطراف على استئناف المفاوضات للتوصل سريعا لاتفاق مقبول وملزم بشأن ملء وتشغيل السد في غضون إطار زمني محدد. وقد قبلت مصر التزاماتها بموجب هذا البيان الرئاسي ومنتظر من الجانب الإثيوبي تبنيه مقاربة بناءة والالتزام بتوجيهات مجلس الأمن ذات الصلة، بدلا من الاستمرار في التسويف والتعنت، إذ لاحظنا موقفا سلبيا من الجانب الإثيوبي إزاء بيان مجلس الأمن.

في الختام، أكرر الشكر لكم، السيد الرئيس، على عقد تلك الجلسة العامة وأتمنى لكم نقاشا ثريا وناجحا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد حسين (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المكسيك

على تنظيمها مناقشة مفتوحة أخرى حافزة على التفكير أثناء رئاستها.

من منظور وقائي للمسائل الشاملة المتمثلة في الأمن وتغيير المناخ والصحة والتنمية والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان. ونتطلع إلى تنفيذ تلك التوصيات المهمة من خلال عملية تشاركية وشاملة للجميع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركيا.

السيدة كوتشيت غربا (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأود أيضا أن أتوجه بالشكر للأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيسة محكمة العدل الدولية، على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات.

ونرحب بزيادة مجلس الأمن تركيزه على الدبلوماسية الوقائية في وقت يواجه فيه عالمنا تحديات معقدة على نحو لم يسبق له مثيل. وتعددية الأطراف القوية والفعالة القائمة على مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه شرط أساسي لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام والازدهار. وتضطلع الدبلوماسية الوقائية بدور حاسم بشكل خاص في تعزيز الحوار وبناء الثقة وإدارة التحديات الأمنية. ويجب أن نتذكر أن تعددية الأطراف أكثر من مجرد مفهوم. وتصرفات الدول الأعضاء هي التي تحدد مصيرها. وعندما ننجح في تعددية الأطراف، غالبا ما يتحقق ذلك بشق الأنفس؛ وعندما نفشل في تعددية الأطراف، نفشل جميعا معا.

ولذلك فبينما نفكر مليا في مستويات المعاناة الإنسانية غير المقبولة في العالم وبينما نجري مناقشاتنا اليوم، يجب أن نسلم ببساطة بأننا، الدول الأعضاء، نمتلك القدرة على تعبئة جميع الأجهزة الرئيسية للنهوض بواجباتنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وقد عهد الميثاق إلى مجلس الأمن بمسؤولية صون السلام والأمن الدوليين. والجمعية العامة، بوصفها هيئة تقرير السياسات الأكثر تمثيلا وتداولًا، مكلفة بتجسيد تطلعات الشعوب التي نخدمها.

وقد انقسم مجلس الأمن في مناسبات عديدة ولم يتمكن من الوفاء بمسؤولياته. ومن المستحيل إنكار استمرار اتساع الفجوة بين مسؤوليات المجلس وأدائه. وكثيرا ما يمكن أن تُعزى أوجه القصور في المجلس إلى الاختلافات القائمة بين أعضائه، خاصة الأعضاء الدائمين. ولذلك

إدارة كيانات الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، من الضروري أن يكون التواصل وثيقا وسلسا وبطريقة أفقية بين الأجهزة الرئيسية. وأود أن أشاطركم بعض الأفكار في ذلك الصدد.

أولا، إن لجنة بناء السلام مهياة بشكل فريد لدعم الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال دورها الاستشاري وبصفتها جهة وصل في خطة الحفاظ على السلام. ونود أن نشهد تعزيزا للتواصل بين اللجنة ومجلس الأمن فيما يتعلق بالتصدي للتحديات الأمنية المتعددة الأبعاد.

ثانيا، يجب على مجلس الأمن، بوصفه الكيان الرئيسي المسؤول عن إنفاذ قرارات محكمة العدل الدولية، أن يضطلع بدوره بطريقة شفافة وغير تمييزية، بما في ذلك من خلال دعم آليات الرصد حيثما وجدت. ومن المهم بنفس القدر أن يكون هناك مزيد من التفاعلات بين المحكمة والأجهزة الأخرى، مع التركيز بوجه خاص على تنفيذ قرارات المحكمة. ثالثا، يمكن لوجود المنظمة في الميدان، من خلال إدارتها لصناديق وبرامج الأمم المتحدة، أن يقدم إسهامات بالغة الأهمية فيما يتعلق بالتحديات والتهديدات الناشئة، فضلا عن تقديم توصيات لتسويتها في وقت مبكر. ونرحب بالإحاطات التي يقدمها ممثلو تلك الصناديق والبرامج إلى لجنة بناء السلام ومجلس الأمن.

رابعا، يتعين على الأمم المتحدة أن تسلط مزيدا من الضوء على أجهزتها الرئيسية أمام المجتمع العالمي من أجل إظهار تعاونها وتنسيقها المشتركين في جهود منع نشوب النزاعات. وتكمن إحدى الطرق المفيدة لإظهار ذلك في تنظيم رؤساء الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن للقاءات مشتركة مع وسائط الإعلام كل ثلاثة أشهر.

وأخيرا، يدعو تقرير الأمين العام الأخير المعنون "خطتنا المشتركة" إلى إصلاح أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الثلاثة على نحو يجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وينشط عمل الجمعية العامة ويعزز المجلس الاقتصادي والاجتماعي بغية تمكين المنظمة من التصدي

التدخل أثناء تسوية النزاعات، بعد أن يكون الضرر قد حدث بالفعل. وإذا أردنا إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، يجب على المجلس أن يركز بصورة أكبر على الدبلوماسية الوقائية وجهود الوساطة من أجل معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. فالنزاعات لا تولد من العدم؛ ولا تتطور من فراغ. والوساطة أداة مهمة في مختلف مراحل متوالية السلام. ويمكن للتدخلات حسنة التوقيت للتوسط بين الأطراف أن تمنع حدوث الأعمال العدائية. وأقولها بكل بساطة: يمكن للدبلوماسية الوقائية أن تنقذ الأرواح.

وقد علمتنا جائحة مرض فيروس كورونا أن العمل المتعدد الأطراف في بيئة متزايدة التعقيد يتطلب الابتكار والمرونة وزيادة التعاون بين الدول. فالتهديدات الموازية التي يسببها النزاع فضلا عن أوجه عدم المساواة العميقة الناجمة عن تغير المناخ والمجاعة والتطورات التكنولوجية، تقترن الآن بمخاطر أمنية غير تقليدية. وفي ذلك السياق، نرحب بجهود الأمين العام فيما يتعلق بخطينا المشتركة. ومن الواضح أن النهج التقليدية لن تكفي. وعليه، ندعو جميع أجهزة الأمم المتحدة إلى العمل معا لحماية الشعوب التي نخدمها، وبذلك نتمكن من تعزيز أمننا الجماعي. وأؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن تركيا ستواصل مناصرة تعددية الأطراف والتمسك بالميثاق.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختشتاين. **السيد فينافيزر (ليختشتاين) (تكلم بالإنكليزية):** توافق ليختشتاين تماما على ضرورة أن يعمل مجلس الأمن بالتنسيق مع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة لكي تصبح مساعيه للدبلوماسية الوقائية فعالة. وفي حين يتحمل المجلس المسؤولية الرئيسية عن الحفاظ على السلام والأمن، فإن مهمة الحفاظ على السلام يجب تنفيذها عبر الركائز الثلاث لمنظومة الأمم المتحدة. ونقدر بصفة خاصة، السيد الرئيس، أنكم سلطتم الضوء في مذكرتك المفاهيمية (S/2021/888، المرفق) على دور محكمة العدل الدولية. فالمحكمة توفر منبرا أساسيا لصون السلم والأمن الدوليين من خلال التسوية السلمية للمنازعات، وذلك من خلال الفصل في المنازعات بين الدول ودعم سيادة القانون على الصعيد الدولي.

تتطلب مسألة إصلاح مجلس الأمن اهتماما جديا. وبينما نبدأ جولة جديدة من المفاوضات، يمكننا أن نعمل معا بغية تقوية هذا الجهاز. ونعتقد اعتقادا راسخا أن وجود مجلس أكثر تمثيلا وشفافية وخضوعا للمساءلة من شأنه أن يعزز التضامن والتعاون العالميين في هذه المرحلة الحرجة. وعلاوة على ذلك، نثق بأن المجلس والأعضاء عموما سيعملون على تعزيز تنفيذ الميثاق وصياغة قواعد وعمليات تعجل من إقامة العدل عندما يتعلق الأمر بمن ينتهكون سيادة القانون. ويدل انعدام المساءلة عن الجرائم الخطيرة على فشلنا الجماعي في حشد جميع آليات النظام المتعدد الأطراف وأدواته المتاحة لمنع وقوع الانتهاكات وتكرارها.

ويمثل صون السلام والأمن السبب الرئيسي لإنشاء الأمم المتحدة، وعلى الجمعية العامة أن تضطلع بدور حاسم في ذلك الصدد. ودعونا لا ننس أنه عندما يخفق مجلس الأمن في الوفاء بمسؤوليته، تتولى الجمعية العامة تقديم دعم حاسم الأهمية لجهود صون السلام والأمن. ولذلك فإن العلاقة بين الجهازين عنصر مهم في الدبلوماسية الوقائية. وفي ذلك السياق، نتوقع من مجلس الأمن أن يعمل عن كثب مع الجمعية العامة للنهوض بالسلام والأمن من دون أن يتعدى أحدهما على ولاية الآخر. وليس من شأن ذلك أن يعزز المساءلة والشفافية في المجلس فحسب، بل وسيحقق قدرا أكبر من الاتساق في جميع أنحاء المنظومة. ففي نهاية الأمر، أعضاء المجلس هم في المقام الأول أعضاء في الجمعية العامة، والجمعية العامة تنتخب الأعضاء غير الدائمين في المجلس وهم مسؤولون أمامها. ولا يمكن للمجلس ولا الجمعية أن يحققا نتائج إذا أهملنا العلاقة التكافلية بين الجهازين.

وتشهد منطقتي على فشل مجلس الأمن في منع نشوب النزاعات بفعالية، مما أسفر عن بعض أسوأ المآسي الإنسانية في تاريخ المنظمة. وقد نجم عن عجز مجلس الأمن عن اتخاذ إجراءات وقائية نشوب نزاعات طال أمدها، مما لم يترك أمام الدول الأعضاء خيارا سوى حماية أمنها عن طريق اتخاذ تدابير وطنية. وقد قلصت الديناميات الداخلية للمجلس وقراراته دور الأمم المتحدة إلى دور يقتصر على

قبيل تلك المدرجة بالفعل في جدول أعماله. فعلى سبيل المثال، يمكن للمجلس أن يركز على الآثار المحتملة لتغير المناخ قبل أن تتسبب في نشوب نزاعات بين المزارعين والرعاة.

وسيكون منظور الأمن البشري بمثابة عدسة أوسع بكثير يمكن أن ينظر المجلس من خلالها إلى ولايته. وسيصبح تغير المناخ والفساد والأسلحة الصغيرة والجوائح وانتهاكات حقوق الإنسان كلها مسائل ذات صلة كلما أثرت على أمن الأفراد. ومن الواضح أنه لا يمكن توقع أن يتولى المجلس هذه المهمة بمفرده. ولذلك، فإن العمل مع الأجهزة الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية. ويمكن أن تكون الهيئات الأخرى ذات الصلة أيضا شركاء رئيسيين في ذلك الصدد. فعلى سبيل المثال، ينبغي للمجلس أن يعمق تنسيقه مع هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان في جنيف. فانتهاكات حقوق الإنسان لا تتجلى في النزاعات المسلحة فحسب، بل إنها كثيرا ما تكون أيضا الأسباب الجذرية والمباشرة للحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس. وينبغي للمجلس، على وجه الخصوص، أن يستمع إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان كلما كان ذلك ممكنا.

كما إننا نسلط الضوء على عمل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، اللذين يؤديان معا دورا لا غنى عنه في العمل على تنفيذ العديد من جداول الأعمال المواضيعية التي حددها المجلس ويمكنهما أيضا أن يقوما بمهمة تجسيرية أساسية في الحالات التي تنتهي فيها عمليات حفظ السلام أو تُقْلَص. ونأمل أن نرى ذلك التعاون القيم يزداد اتساعا ونطاقا، لا سيما في مجال العدالة الانتقالية وبشأن العلاقة بين المناخ والأمن. فمن شأن ذلك أن يعزز قدرة الأمم المتحدة على ممارسة دبلوماسية وقائية فعالة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد كريديلكا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، السيد الرئيس، وأشكر بلدكم المكسيك على إتاحة هذه الفرصة لي للتحدث عن موضوع مناقشة اليوم، نظرا لأن منع نشوب النزاعات كان من أهم أولويات بلجيكا خلال رئاستنا لمجلس الأمن مؤخرا. وأود أن أركز اليوم على ثلاث نقاط.

للأسف، نعلم من التجارب الحديثة أن المجلس ليس قادرا دائما على الاضطلاع بالولاية الممنوحة له بموجب المادة ١ من الميثاق. فثمة خلافات سياسية عميقة بشأن الأساسيات، وكثيرا ما تكون القوة المعطلة لحق النقض حاضرة بشكل كبير. وحيثما يعجز المجلس عن الاضطلاع بمهامه، يجب أن تكون الهيئات الأخرى قادرة على دعم جهوده.

وتحقيقا لتلك الغاية نندعم، إلى جانب ممثل تركيا، قيام الجمعية العامة بدور قوي ونشط بوصفها الجهاز المركزي للتداول وصنع القرارات في الأمم المتحدة والوصي على القانون الدولي. وقد أثبتت الجمعية في السنوات الأخيرة في عدد من الحالات، أبرزها فيما يتعلق بالحالتين في ميانمار والجمهورية العربية السورية، أنها قادرة بالفعل على التدخل حينما يعجز المجلس عن أداء دوره. وستواصل ليختشتاين تنفيذ مبادرات بهدف التأكيد على دور الجمعية العامة في دعم السلام والأمن، بما في ذلك إمكانية التكليف بعقد مناقشة في كل مرة يتم فيها استخدام حق النقض في مجلس الأمن من دون المساس بنتائج هذه المناقشة.

ونعيد التأكيد كذلك على أهمية مدونة قواعد السلوك التي أعدها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، والتي يلتزم الموقعون عليها باتخاذ تدابير لإنهاء ومنع الجرائم الفظيعة عند الانضمام إلى عضوية المجلس ويتعهدون بعدم التصويت معارضين لمشاريع القرارات ذات المصادقية المقدمة في هذا الصدد. وقد وقعت ١٢٢ دولة على مدونة قواعد سلوك المجموعة، بما في ذلك ١٠ من أعضاء المجلس، وهم يشكلون الأغلبية في أي قرار إجرائي. ونحث الأعضاء على تغيير الثقافة السياسية في المجلس عندما يواجهون خطر وقوع جرائم فظيعة.

وتحت ليختشتاين المجلس على كفالة ارتباط عمله مع أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى في مجال منع نشوب النزاعات ارتباطا وثيقا بمنظور الأمن البشري. وقد ورد ذلك في كل من أهداف التنمية المستدامة وتقرير الأمين العام الأخير "خطتنا المشتركة"، اللذين يعتبران انعدام أمن الأفراد وثيق الصلة بولاية المجلس. ومن شأن اتخاذ هذا المنظور أن يساعد المجلس كذلك على منع حالات النزاع من

السلام، التي تهدف إلى تعزيز التعاون المتسق بين مختلف الجهات الفاعلة في السياق نفسه.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى تعزيز آلية الإنذار المبكر، ولا سيما من خلال تبادل المعلومات بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، وفقاً لولاية كل منهما. وينبغي للجنة أن تمارس دورها الاستشاري ممارسة كاملة بتقديم توصيات قصيرة ومركزة ومحددة ويمكن الاستناد إليها في اتخاذ إجراءات. ونشجع الحوار بين لجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والمفوض السامي لحقوق الإنسان. وكذلك نرحب بإشراك اللجنة للجهات الفاعلة في المجتمع المحلي والمدني على نحو كاف في مناقشاتها، بما في ذلك منظمات حقوق المرأة وجماعات الشباب.

دعا الأمين العام إلى توفير تمويل مرن ويمكن التنبؤ به لصندوق بناء السلام على المدى الطويل، بما في ذلك في تقريره "خطتنا المشتركة". وتؤيد بلجيكا دعوة الأمين العام في ذلك الصدد. وقد وافقت السيدة صوفي ويلميس، وزيرة خارجية بلجيكا، مؤخراً على تخصيص مبلغ إضافي بمقدار مليوني يورو لصندوق بناء السلام، ليصل مجموع مساهماتنا في الصندوق منذ إنشائه إلى ١٠,٥ ملايين دولار. وهذه المساهمة دليل على الأهمية التي توليها بلجيكا لتلك الأداة، ولا سيما في مجال الوقاية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): بداية، نود أن ننثي على دعوة المكسيك لجلسة مفتوحة تجمع رؤساء الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة لمناقشة مسألة موضوعية مهمة لجميع هذه الأجهزة وتقع في صميم أغراض ومبادئ ميثاق هذه المنظمة الدولية. ونشكر رئيس الجمعية العامة والأمين العام للأمم المتحدة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيسة محكمة العدل الدولية على حضورهم وإحاطاتهم القيمة صباح اليوم.

إن جهود الدبلوماسية الوقائية والتعامل المبكر مع الأسباب الجذرية للنزاعات هو الوسيلة الأكثر نجاعة والأقل تكلفة لتحقيق

أولاً، أود أن أشدد على أهمية مكافحة الإفلات من العقاب، ولا سيما من خلال العدالة الانتقالية التي يمكن أن تسهم إسهاماً قوياً في منع نشوب النزاعات وحفظ السلام. إن ترسيخ المساءلة على انتهاكات حقوق الإنسان وأخطر الجرائم أمر بالغ الأهمية. وذلك يعني استعادة ثقة الناس في المؤسسات الشاملة للجميع، وبالتالي تحقيق السلام المستدام. والعدالة الانتقالية كذلك أولوية بالنسبة للاتحاد الأفريقي.

(تكلم بالإنكليزية)

حاولت بلجيكا مع أصدقائنا في جنوب أفريقيا، خلال فترة عضويتنا في المجلس، اعتماد مشروع قرار بشأن العدالة الانتقالية. فالعدالة الانتقالية هي أحد الدروس الرئيسية التي علمتها أفريقيا لبقية العالم. وقد أصدر الاتحاد الأفريقي وثيقة سياسات مثيرة للاهتمام في عام ٢٠١٩. وعملنا بجد مع جنوب أفريقيا ولكن، للأسف، حال السياق السياسي دون أن نعتمد مشروع القرار.

(تكلم بالفرنسية)

ينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بدور أكبر في مجال الدبلوماسية الوقائية. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة برمتها، بما في ذلك عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة والأفرقة القطرية، أن تتحد جميعاً حول استراتيجية شاملة ومشاركة. ويجب تكييف العدالة الانتقالية مع السياقات المحلية وأن تركز على الضحايا وأن تستند إلى حقوق الإنسان وأن تراعي الاعتبارات الجنسانية. ومن المهم أن تتكلم المنظمة بصوت واحد عن العدالة الانتقالية من أجل مساعدة الدول على بناء قدراتها وإصلاح مؤسساتها العامة، وبالتالي تعزيز سيادة القانون.

ثانياً، تحث بلجيكا على التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك من خلال الحوار الجاري بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن. ويمكن لمنظمات إقليمية مثل الاتحاد الأوروبي أن تسهم في الدبلوماسية الوقائية بالمشاركة في تحليلات السياق المشتركة وآليات تبادل المعلومات. وتؤيد المبادرات التي عرضها الأمين العام في إطار مبادرته "العمل من أجل حفظ

وفي هذا الإطار، بذلت دولة قطر جهوداً دبلوماسية مكثفة واحتضنت العديد من محادثات السلام لتسوية الخلافات والمنازعات، تمخضت عن إنجازات ملموسة متعددة. ومن أبرزها في الآونة الأخيرة مساعي الوساطة القطرية في أفغانستان، التي يسرت التوصل إلى اتفاق لإحلال السلام في أفغانستان في شباط/فبراير ٢٠٢٠ والتي لا زالت مستمرة في ظل الظروف الراهنة. وقبل ذلك، فإن مساعي وساطة دولة قطر والدبلوماسية الوقائية التي بذلتها في حالات النزاعات والتوترات في ملفات إقليمية عديدة قد حظيت بإشادة دولية، بما في ذلك من قبل مجلس الأمن، وتمكنت من إحراز اتفاقات بناءة منها، على سبيل المثال وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

وإدراكاً للارتباط الوثيق بين السلام المستدام والتنمية وإعمال حقوق الإنسان وتمكين المرأة وسيادة القانون، فقد واكبت مساعي دولة قطر في مجال الوساطة جهود إنسانية وتنموية مكثفة بغية تعزيز الأراضية المناسبة لإقامة واستدامة السلام. وفي هذا السياق، دأبت دولة قطر على تقديم دعم إغاثي في قطاع غزة لتلبية الاحتياجات الطارئة والتنمية وتطوير البنى التحتية بما يفوق المليار دولار، وذلك لتحسين الظروف المعيشية المتردية وبالتالي الإسهام في تهيئة الظروف المواتية للسلام. وكذلك تقوم دولة قطر بجهود حثيثة تهدف للتصدي لل صعوبات الإنسانية والاقتصادية التي تواجه أفغانستان حالياً. وبالتالي، استكمال المساعي القطرية بالمساعدة على وضع أفغانستان على مسار السلام والأمن والاستقرار.

ختاماً، إن دولة قطر إذ تؤكد أهمية أن تظل الدبلوماسية الوقائية عنصراً أساسياً في جهود جميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، فإنها ستعمل كدولة عضو في المنظمة الدولية على تقوية ذلك المبدأ في إطار عمل هذه الأجهزة الرئيسية كونه مبدأ أساسياً ومؤثراً لتحقيق مقاصد الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن وتجنب شعوب العالم ويلات النزاعات.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأرجنتين.

السيدة سكيف (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، ووفد المكسيك على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة.

السلام المستدام وتجنب العالم ويلات النزاعات وآثارها بعيدة المدى على الشعوب والدول المتأثرة. ولا شك في أن من أهم عوامل تجنب النزاعات والأسباب الجذرية المؤدية لها إعلاء أسس ومبادئ القانون الدولي والالتزام بميثاق الأمم المتحدة في العلاقات بين الدول والالتزام بالعلاقات الودية وعدم استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية واحترام سيادة واستقلال ووحدة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وحيث أن السلم والأمن مترابطان ترابطاً وثيقاً مع التنمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، فإنه ينبغي أن يكون من الأولويات باستمرار القيام بكل ما يمكن لتحقيق هذه الأسس التي قامت عليها الأمم المتحدة وتفاذي عوامل الخطر من قبيل الفقر والظلم والاستبعاد واللامساواة والتمييز على مختلف المستويات.

ومن الضروري أن تواكب جهود الدبلوماسية الوقائية بشكل شمولي ما نشهده من تطور وتنوع وتعقيد في العوامل المؤدية إلى النزاعات. وهنا، تبرز أهمية الولايات المتكاملة لأجهزة الأمم المتحدة الرئيسية وضرورة التواصل والتعاون الفعال فيما بينها بغية ضمان أن تحيط جهود المنظمة الدولية بمختلف جوانب الوقاية من النزاعات. وهو ما يعتبر من مقاصد ميثاق الأمم المتحدة. وأنا نتفق مع أن صون السلم والأمن الدوليين من خلال الدبلوماسية الوقائية هي مسألة تقع في صميم عمل جميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، كل حسب ولايته. وعليه، فإنه من المشجع الاهتمام المتزايد بهذا التنسيق الضروري الذي يتجسد في عدة أمثلة، ك لجنة بناء السلام.

تولي دولة قطر أولوية عالية في سياستها الخارجية لمبدأ توطيد السلم والأمن الدوليين عن طريق تشجيع فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، وقد تبنت هذا النهج كجزء لا يتجزأ من الدستور الدائم للبلد. وعلى هذا الأساس، أصبحت الدبلوماسية الوقائية والوساطة في تسوية المنازعات من السمات المميزة للدبلوماسية القطرية. وأصبحت دولة قطر تعد من الدول الفاعلة على النطاق الإقليمي والدولي في توفير الأراضية الأساسية للوساطة ومنع نشوب وتفاقم النزاعات.

ويتعين على مجلس الأمن القيام بدور حاسم في دعم الدبلوماسية الوقائية. وفي الواقع، زاد المجلس في السنوات الأخيرة من مشاركته ومرونته في التصدي للتهديدات الناشئة قبل تصاعدها وإدراجها في جدول الأعمال الرسمي للمجلس. ويمكن للمجلس، من خلال أعماله، أن يرسل إشارات هامة يمكن أن تساعد على تخفيف حدة العنف وفتح قناة للحوار بين الأطراف المتحاربة، مما يبسر، على سبيل المثال، عمل الأمين العام أو عمل مبعوثيه الخاصين في مهام المساعي الحميدة.

وفي حين يركز مجلس الأمن عموماً على اتخاذ إجراءات وقائية عملية، تتبع الأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة نهجاً أوسع نطاقاً لمنع نشوب النزاعات بالتركيز على الوقاية الهيكلية الطويلة الأجل، مثل بناء القدرة على الصمود باعتماد تدابير لمعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع، مثل الجوع والفقر أو نقص فرص العمل أو التمييز أو عدم وجود سياسات شاملة للجميع. وفي هذا السياق، أود أن أبرز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الوقاية الهيكلية من النزاعات. وهناك مبادرتان نجحتا حتى الآن ويمكننا أن نذكرهما كمثالين ملموسين، وهما الفريق الاستشاري المخصص لهائيتي، وبلدي عضو فيه، والفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها.

ووفقاً للمادتين ١٠ و ١١ من الميثاق، تتمتع الجمعية العامة بسلطة واسعة للنظر في منع نشوب النزاعات من جميع جوانبه ووضع توصيات وتوجيه نظر مجلس الأمن إلى الحالات التي قد تعرض السلام والأمن الدوليين للخطر. وبالتالي، تؤدي الجمعية العامة دوراً مركزياً في هيكل الدبلوماسية الوقائية. وتسهم الجمعية العامة، من خلال قدرتها على وضع المعايير ووظائفها التداولية، في تهيئة بيئة مواتية لمنع نشوب النزاعات.

إن إجراءات الوقاية العملية والهيكلية مترابطة ومتكاملة. ولهذا السبب، لا يمكن تنفيذ الدبلوماسية الوقائية دون إشراك جميع عناصر منظومة الأمم المتحدة. ونود بصفة خاصة أن نسلط الضوء على الدور الذي تقوم به لجنة بناء السلام في ذلك الصدد. واللجنة، وهي هيئة استشارية حكومية دولية تابعة لمجلس الأمن والجمعية العامة، تكفل إيلاء اهتمام مستمر للبلدان الخارجة من النزاع، بما في ذلك في

لقد كان الأمين العام الأسبق داغ همرشولد هو أول من صاغ مصطلح "الدبلوماسية الوقائية". ومنذ ذلك الحين، أسهمت المساعي الحميدة للأمناء العامين المتعاقبين في الحل السلمي لمختلف أنواع النزاعات، مثل النزاعات الدولية أو النزاعات الداخلية أو المنازعات الانتخابية أو المنازعات الحدودية. وكان تدخل الأمناء العامين في الوقت المناسب في كثير من الحالات هو السبيل الرئيسي لمنع تصعيد النزاعات ونزع فتيل النزاعات القائمة.

وقد تغير طابع النزاع والعنف تغيراً كبيراً منذ إنشاء الأمم المتحدة قبل أكثر من ٧٥ عاماً. وبينما انخفض عدد الحروب بين الدول انخفاضاً كبيراً منذ عام ١٩٤٦، فإنه في الوقت نفسه، لا يزال النزاع والعنف داخل الدول في ازدياد. والغالبية العظمى من النزاعات اليوم داخلية الطابع، وهي تدور بين جهات من غير الدول من مختلف الأنواع، مثل الفصائل السياسية أو الجماعات الإرهابية أو جماعات الجريمة المنظمة. وأصبحت التوترات الإقليمية وانهايار سيادة القانون وغياب مؤسسات الدولة أو استلابها والمكاسب الاقتصادية غير المشروعة وندرة الموارد التي تفاقمت بسبب تغير المناخ هي المحركات الرئيسية للنزاع. وبالإضافة إلى ذلك، تظهر أخطار جديدة تهدد السلام والأمن الدوليين يصعب التصدي لها بطريقة تقليدية، مثل الشبكات الإجرامية عبر الوطنية وتطور تكنولوجيا الأسلحة واستخدام الفضاء الإلكتروني لأغراض شائنة.

وإزاء تلك الخلفية المتمثلة في التطور المستمر للنزاعات، كان على الدبلوماسية الوقائية أن تتكيف وتعيد تشكيل نفسها. ويتم تنفيذ الدبلوماسية الوقائية اليوم من قبل طائفة أوسع من الجهات الفاعلة التي تستخدم مجموعة أوسع من الأدوات. وفي سياق الأمم المتحدة، تعتمد الآن إجراءات الدبلوماسية الوقائية التي يضطلع بها الأمين العام على الحوار بين الأجهزة الرئيسية، مما يتيح معالجة الأزمات والنزاعات من زوايا مختلفة وبطريقة تعاونية.

ويوضح ميثاق الأمم المتحدة أن منع نشوب النزاعات مسؤولية أساسية تقع على عاتق مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة ككل.

المتحدة، على النحو المتوخى في القرارين التوأمين (القرار ٢٥٥٨ (٢٠٢٠) وقرار الجمعية العامة ٢٥٠١/٧٥).

وعلى الرغم من الترابط المتزايد باستمرار بين اللجنة والمجلس والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإن إشراك هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة لم يبدأ بعد. وقد أثنى مجلس الأمن والجمعية العامة بصورة مستصوبة على أنشطة لجنة بناء السلام في عام ٢٠١٦ بتأكيدهما أن "الأمن والتنمية وحقوق الإنسان مسائل مترابطة ترتبط وثيقا وتعزز بعضها بعضا" (القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، الفقرة ٤ (ب)).

وأود أن أسلط الضوء على مركزية حقوق الإنسان في منع نشوب النزاعات. إن احترام حقوق الإنسان أمر ضروري لبناء مجتمعات قادرة على الصمود وشاملة للجميع وحماية جميع شرائحها المختلفة، بما في ذلك أشد الفئات ضعفا. بيد أن الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان غالبا ما تشكل عناصر تمهد السبيل لنشوب النزاعات العنيفة. وتشارك ألمانيا، إلى جانب سويسرا، في رئاسة تجمع حقوق الإنسان ومنع نشوب النزاعات في نيويورك. وتكرس تلك المجموعة المشتركة بين الأقاليم جهودها لتعزيز التعاون بين جميع ركائز الأمم المتحدة الثلاث. كما ركزنا بشكل واضح على تعزيز حقوق الإنسان ومنع نشوب النزاعات خلال فترة ولايتنا في مجلس الأمن في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، بما في ذلك من خلال دعوة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى تقديم إحاطة لمجلس الأمن.

وينبغي أن يكون هدفنا المشترك هو إتاحة الخبرة لجميع الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة في مجال منع نشوب النزاعات وبناء السلام. ولذلك، تدعو ألمانيا إلى الحوار والتبادل بين جميع ركائز الأمم المتحدة الثلاث، بما في ذلك عن طريق إتاحة الفرصة لرئيس لجنة بناء السلام لتقديم إحاطة إلى مجلس حقوق الإنسان.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن التزام ألمانيا بالدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات التزام ثابت. إنهما يقع في صميم الأمم المتحدة ويتطلبان عملا شاملا من جانب منظومة الأمم المتحدة بأكملها.

ما تبذله هذه البلدان من جهود في مجالي التعمير وبناء المؤسسات الحيوية لتحقيق الانتعاش بعد انتهاء النزاع. وتكتسي مهام بناء السلام هذه أهمية حاسمة لمنع العودة إلى العنف، ولهذا السبب فإن ولاية اللجنة أساسية في النظام الوقائي.

والأمم المتحدة هي الكيان الأقدر والأنسب للقيام بالدبلوماسية الوقائية، حيث أن لديها الهيئات والولايات اللازمة لمعالجة جميع أبعاد النزاع بطريقة متعددة التخصصات. ومن مسؤوليتنا أن نجعلها فعالة. الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد زاوتر (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناني للمسيك على هذه المبادرة الهامة.

ينبغي أن تكون الوقاية في صميم جهودنا المشتركة لصون السلم والأمن الدوليين. ويتطلب منع نشوب النزاعات اتباع نهج يشمل الأمم المتحدة بأكملها. وفي الوقت نفسه، فإن من واجبنا جميعا، نحن الدول الأعضاء، أن ندعم الأمم المتحدة في تعزيز منع نشوب النزاعات. فالدبلوماسية والوساطة وتعزيز حقوق الإنسان والإدماج الاجتماعي واحترام سيادة القانون كلها عوامل حاسمة لمنع تطور المنازعات إلى نزاعات.

إن جهود منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام تشكل سلسلة متصلة وينبغي ألا يُنظر فيها بمعزل عن غيرها. ولكن هذا ما يحدث في غالب الأحيان، بما في ذلك داخل المجلس. وتتيح المناقشة المفتوحة اليوم فرصة جيدة للتذكير بأداة رئيسية تساعد على تعزيز التنسيق، وهي لجنة بناء السلام وولايتها المتمثلة في "القيام بدور صلة وصل بين الأجهزة الرئيسية والكيانات المعنية التابعة للأمم المتحدة".

وإنني أشاطر الأمين العام اقتناعه بأن بمقدور لجنة بناء السلام تعبئة منظومة الأمم المتحدة بأسرها لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وينبغي للجنة، لكي تحقق أقصى قدر من التأثير، أن تتفاعل بحرية مع جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وتتسق معها. ويجب أن يكون بمقدورها تقديم إحاطات بشأن عملها إلى هيئات الأمم

الأعضاء، أو أنها لا تتسق مع مبادئ القانون الدولي أو الميثاق، نظرا لما يترتب عنها من آثار خارج الحدود الإقليمية وطابعها غير القانوني، وبما أنها تنتهك حقوق الإنسان وتمنع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة للشعوب التي تتعرض لها.

إن التهديدات والتحديات المتعددة والمعقدة والناشئة التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان تتطلب تجديد التزامنا الجماعي بقيم تعددية الأطراف والتعاون الدولي، التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. والحفاظ على هذه القيم وتعزيزها أمر أساسي لتعزيز ودعم الركائز الثلاث للأمم المتحدة، وهي السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

وتكرر الحركة الإعراب عن قلقها البالغ إزاء زيادة واستمرار تعدي مجلس الأمن على المسائل التي تقع بوضوح ضمن مهام وصلاحيات الأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية. وفي هذا السياق، تذكر الحركة بأن الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة لها أدوار متميزة ومنفصلة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وتؤكد من جديد أنه لا يتعين عليها الاضطلاع إلا بالمهام والصلاحيات المنصوص عليها في ولاياتها. والتعاون والتنسيق الوثيقين بين تلك الأجهزة أمر لا غنى عنه إلى حد كبير لتمكين الأمم المتحدة من أن تحافظ على أهميتها وقدرتها على مواجهة التهديدات والتحديات القائمة والجديدة والناشئة.

وفي هذا السياق، حث رؤساء الدول والحكومات، في مؤتمر القمة الثامن عشر للحركة، جميع الدول على التمسك بأولوية أحكام ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بمهام الجمعية العامة وسلطاتها واحترامها احتراماً كاملاً. ودعوا أيضا رؤساء الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن إلى إجراء المناقشات والتنسيق المنتظم فيما بينهم فيما يتعلق بجدول أعمال وبرنامج عمل الأجهزة الرئيسية المعنية بغية تحقيق مزيد من الاتساق والتكامل بين تلك الأجهزة بطريقة تعزز بعضها بعضا، مع احترام كل منها لولاية الآخر، وبغية إيجاد تقاهم متبادل فيما بينهم، لأن أعضاء الأجهزة المعنية قد منحهم ثققتهم، بحسن نية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان. السيد علييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

نود في البداية أن نهنيء المكسيك على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا لوفد المكسيك على عقد هذه المناقشة المفتوحة وعلى تقديم المذكرة المفاهيمية بشأن الموضوع (انظر S/2021/888، المرفق).

ونشكر رئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ورئيسة محكمة العدل الدولية والأمين العام على إحاطاتهم.

إن تعزيز السلام الدولي والحفاظ عليه مسألة رئيسية بالنسبة لحركة عدم الانحياز. وقد عارضت الحركة ودولها الأعضاء الحرب تاريخيا وأيدت السلام. وفي مؤتمر القمة الثامن عشر المعقود في باكو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، وأكد رؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز مجددا شرعية مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وقواعد القانون الدولي بوصفها عناصر لا غنى عنها في صون وتعزيز السلام والأمن، وسيادة القانون، وتحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي، وإعمال حقوق الإنسان للجميع.

إن الالتزام الصادق بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول والوفاء بحسن نية بالتزامات التي تتحملها الدول، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، يكتسيان أهمية قصوى لصون السلم والأمن الدوليين. وتلتزم حركة عدم الانحياز بدعم وتعزيز مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك تلك المتعلقة بسلامة أراضي الدول وحرمة حدودها الدولية، وعدم جواز استخدام القوة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحق الشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي والسيطرة الاستعمارية أو الأجنبية في تقرير مصيرها.

تشجب الحركة - وتطالب بإلغاء - التدابير القسرية الانفرادية التي لا يأذن بها مجلس الأمن وفقا للميثاق المتخذة ضد الدول

البنك الدولي إلى أن متوسط تكلفة الحرب الأهلية يعادل أكثر من ٣٠ عاما من نمو الناتج المحلي الإجمالي لبلد نام متوسط الحجم.

ولنذكر مثلا على ذلك إذ تُقدَّر التكلفة الاقتصادية للنزاع في سوريا بعد ١٠ سنوات بأكثر من ١,٢ تريليون دولار. وحتى إذا انتهى النزاع اليوم، فإن تراكم تكلفته سيستمر إن لم تتضاعف لعقد آخر. لقد أدت عشر سنوات من الحرب إلى خفض متوسط العمر المتوقع للأطفال السوريين بمقدار ١٣ عاما. وهذا أمر مذهل. ولذلك فإن أي جهد يبذل في مجال الوقاية، مهما كان صعبا أو بطيئا في تحقيق النتائج المرجوة، أقل تكلفة بكثير وربما يكون له أثر مضاعف لتحقيق نتيجة إيجابية.

ولكي تضع الأمم المتحدة الوقاية في صميم عملها ينبغي لها أن تحسن آلياتها لتحديد مؤشرات الإنذار المبكر للنزاعات المحتملة والنظر فيها، فضلا عن التصدي لها مسبقا. وفي هذا الصدد، فإن لمجلس الأمن، بوصفه جهاز الأمم المتحدة الذي تقع عليه المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، دورا رئيسيا في جهود الوقاية.

لقد تمكن المجلس على مدى سنوات من تحسين عمله إلى حد كبير من خلال زيادة المشاركة والمرونة في التصدي للتهديدات الناشئة قبل إدراجها في جدول أعمال المجلس الرسمي وتعزيز نهج أكثر استباقا تجاه الدبلوماسية الوقائية. ولكن الأمر ليس كذلك دائما. لقد استغرق المجلس عدة أشهر لعقد جلسة مفتوحة بشأن النزاع في إثيوبيا، حيث تحدث للأسف كل الأفعال الفظيعة والمستهجنة المدونة في السجلات، مع ما يترتب عنها من عواقب وخيمة على السكان وآفاق قاتمة للبلد.

واسمحوا لي أن أؤكد على بعض النقاط الهامة التي نعتقد أنها ستساعد على تحسين قدرات الأمم المتحدة في مجال الوقاية.

أولا، ينبغي تمكين لجنة بناء السلام، بوصفها محفلا حكوميا دوليا مكرسا للإشراف على نهج منظومة الأمم المتحدة في استدامة السلام وتوجيهها. وهناك حاجة إلى جعل صندوق بناء السلام أكثر فعالية، وينبغي لنا أن نستكشف سبلا مبتكرة لزيادة التبرعات للصندوق باعتباره أحد أهم الأدوات لتمويل الإجراءات الوقائية في الميدان.

وتؤكد الحركة على الدور الهام الذي تؤديه محكمة العدل الدولية - الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة - في تعزيز وتشجيع تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي للمحكمة. وتحت الحركة مجلس الأمن والجمعية العامة وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى، وكذلك وكالاتها المتخصصة المخولة بذلك على النحو الواجب، على زيادة استخدام محكمة العدل الدولية كمصدر للآراء الاستشارية وتفسير القانون الدولي في نطاق أنشطتها.

وفاءً بالتزامها بتعزيز دورها كقوة مناهضة للحرب ومحبة للسلام تؤكد الحركة من جديد عزمها على العمل لإيجاد عالم يسوده السلام ونظام عالمي عادل ومنصف. كما نجدد تصميمنا على العمل من أجل عالم متعدد الأقطاب من خلال تعزيز الأمم المتحدة وعملياتها المتعددة الأطراف التي لا غنى عنها لجهودنا الرامية إلى تعزيز مصالح دولنا ومصالح البشرية جمعاء.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألبانيا.

السيد خوجا (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): منذ أن صاغه الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، السيد داغ همرشولد لأول مرة، شهد مفهوم الدبلوماسية الوقائية تغيرات جوهرية. إن الدبلوماسية الوقائية من صميم مهنتنا وعملنا الجماعي وجهودنا المتواصلة لأنها تهدف إلى منع النزاعات، لا سيما التصعيد إلى مرحلة النزاع. وتظل الدبلوماسية الوقائية ذات أهمية كبيرة في الجهود الرامية إلى صون السلام والأمن. وتمارسها اليوم مجموعة من الجهات الفاعلة على نطاق أوسع باستخدام مجموعة أكبر من الأدوات. وكما ذكر في تقرير الأمين العام الأخير المعنون "خطينا المشتركة" ينبغي للأمم المتحدة أن تركز أكثر على التعاون على نطاق المنظومة بأسرها وجهودها الوقائية.

وينبغي النظر إلى الجهود الوقائية باعتبارها استثمارا قيما للغاية. ومن الواضح أن عائده الأكبر يتمثل في الأرواح التي يتم إنقاذها ولكن ربما يكون للوقاية أيضا تأثير اقتصادي فعال، حيث تشير تقديرات

في الختام، ستواصل ألبانيا المشاركة بجدية في تحسين وتعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية بوصفها استثمارا حكيما وواجبا لأجل تحقيق السلام والتنمية وتجنب أسوأ الاحتمالات وتكرارها إلى ما لا نهاية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): تعرب أوكرانيا عن تقديرها العميق لمبادرة الرئاسة المكسيكية بعقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة، ونعرب عن امتناننا لمقدمي الإحاطات على عروضهم.

كما تشير المذكرة المفاهيمية (S/2021/888، المرفق) بحق فإن صون السلم والأمن الدوليين عن الطريق الدبلوماسية الوقائية مسألة تقع في صميم عمل جميع أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية. ولن يؤدي نقص التدابير الوقائية في المراحل المبكرة إلا إلى تشجيع المحرضين على زيادة العنف من حيث شدته ونطاقه الجغرافي. ويعتبر العدوان المسلح على أوكرانيا مثلا واضحا على ذلك.

ويؤدي انعدام الديمقراطية والمساءلة وسيادة القانون إلى جعل الأنظمة عرضة للعدوان في بعض البلدان. ولذلك فإن استعادة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان أمران هامين للوقاية. وما برحت أوكرانيا تدعو في مجلس حقوق الإنسان منذ عام ٢٠١٠ إلى المبادرة المعنية بدور الوقاية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقد أعتد القرار ذي الصلة باقتراحنا.

وآمل أن تسهم أحداث مثل المناقشة المفتوحة اليوم في التغلب على الفصل الأيديولوجي بل المادي أيضا الذي طال أمده بين مسائل حقوق الإنسان في جنيف من جهة والمسائل الأمنية في نيويورك من ناحية أخرى. وينبغي لمجلس الأمن أن يبرهن على اتخاذ نهج شامل لضمان احترام حقوق الإنسان والتصدي لانتهاكاتها باعتبارها عنصرا أساسيا من عناصر الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحالات الأزمات.

وأشيد برؤساء الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومحكمة العدل الدولية لالتزامهم بكفالة المساهمة الفاعلة من قبل

ثانيا، ينبغي النظر إلى حقوق الإنسان والمعلومات المتعلقة بها باعتبارها مجموعة قيمة من الأدوات لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام وصوره نظرا للترابط الوثيق بين انتهاكات حقوق الإنسان وتصاعد النزاعات. لقد بينت الخبرة أن احترام حقوق الإنسان أساسي لوضع البلدان على طريق السلام والتنمية وتجنب تصعيد الأوضاع إلى مرحلة النزاع العنيف. وتظل انتهاكات حقوق الإنسان دائما بمثابة تحذير جدي من نشوب نزاع متوقع.

ثالثا، يتعين علينا زيادة المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات الأمم المتحدة للسلام، بما في ذلك عمليات حفظ السلام. فالمرأة تشجع على التغيير الإيجابي ويمكنها أن تسهم إسهاما كبيرا في الجهود الرامية إلى زيادة قدرات المنظمة وجهودها الوقائية.

رابعا، تؤدي شراكة الأمم المتحدة القوية والنشطة مع المنظمات الإقليمية دورا هاما في ضمان الإنذار المبكر وإشراك الشبكات الوطنية وتنسيق الاستجابات الإقليمية. ومن الضروري وضع استراتيجيات بشأن أوجه التآزر التي يمكن إيجادها بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الدولية الأخرى لتعزيز الكفاءة وتجنب التداخل.

ستؤيد ألبانيا - بصفتها عضوا قادمًا في مجلس الأمن وعضوا في تجمع حقوق الإنسان ومنع نشوب النزاعات - زيادة إدراج حقوق الإنسان في جدول أعمال المجلس. وسنعمل عن كثب مع جميع أعضاء المجلس، ولا سيما البلدان ذات التفكير المماثل، لزيادة أوجه التآزر بين مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان فضلا عن تعزيز دور مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أنشطة مجلس الأمن.

تحقيقا لهذه الغاية سوف تشارك ألبانيا في زيادة عدد الإحاطات الإعلامية المنتظمة التي يقدمها إلى مجلس الأمن المفوض السامي لحقوق الإنسان فضلا عن ممثلي المجتمع المدني الناشطين في مجال حقوق الإنسان ومنع نشوب النزاعات. وستدعو ألبانيا أيضا إلى زيادة استفادة مجلس الأمن من تقارير حقوق الإنسان.

لا تتصدر جهود منع نشوب النزاعات عناوين الصحف، ولكن هدفها الرئيسي هو ألا تصبح النزاعات نفسها عناوين رئيسية. وهذا ما نسعى جميعا إلى تحقيقه في الأمم المتحدة. ولذلك ينبغي أن يكون العمل الدبلوماسي الوقائي في صميم تعددية الأطراف في القرن الحادي والعشرين، استنادا إلى سيادة القانون وحقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، ترحب بولندا بتركيز تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة" على تنسيق جهود المنع على نطاق المنظومة. إن الدبلوماسية الوقائية الفعالة تتطلب التزاما عبر الركائز من منظومة الأمم المتحدة بأسرها، ومن الأهمية بمكان أن تعتمد الأمم المتحدة العقلية الوقائية في جميع أنشطتها.

لقد أصبحت نزاعات اليوم أكثر تعقيدا وتقلبا، وغالبا ما تنتشر عبر الحدود للتأثير على مناطق أوسع نطاقا. ولا يتطلب طابعها المتعدد الأوجه مراعاة الجوانب العسكرية السياسية فحسب، بل والجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية للتوترات والاضطرابات المتزايدة. والاستثمار في الدبلوماسية الوقائية أمر ملح بشكل خاص اليوم لأن المجتمع الدولي يحتاج إلى القدرات اللازمة لتحديد بعض المخاطر الجسيمة التي تهدد أمننا المشترك والتصدي لها، والتي تقل عن عتبة النزاع العسكري الصريح.

ومن الأمثلة الجيدة على تحد خطير في هذا السياق ما حدث مؤخرا من استخدام المدنيين المحاصرين حاليا في أراضي بيلاروس كأسلحة. على مدى شهر، أصدرت السلطات البيلاروسية تأثيرات لهؤلاء الأشخاص وخذعتهم للطيران آلاف الكيلومترات - من بلدان لا تشترك حتى في حدود مع بيلاروس - بناء على وعد زائف بأنهم سيسافرون إلى مستقبل أفضل.

واسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى أن جميع هؤلاء الأشخاص قد تم السماح لهم بدخول بيلاروس بموافقة السلطات البيلاروسية وعلمها. وبذلك، أشرك النظام البيلاروسي بلا وازع من ضمير أجهزة البلد في زعزعة استقرار الحالة في البلدان المجاورة، وهو ما يعتبر هجوما هجينا ضد الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي عبر حدودهما الشرقية.

الأجهزة الرئيسية المعنية بتعزيز الأنشطة الوقائية. وترى أوكرانيا أيضا أنه ينبغي للأمين العام أن يستخدم سلطته على النحو المتوخى في المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة بشكل أوضح وأكثر تواترا باقتراح توصيات يُستند إليها في اتخاذ الإجراءات المتعلقة بحل النزاعات وحماية المدنيين وضمان المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ونشيد بالتركيز على الوقاية في التقرير المعنون "خطتنا المشتركة". ونحن على استعداد للمشاركة البناءة في عملية المتابعة تمشيا مع قرار الجمعية العامة 6/٧٦، الذي اعتمد بالأمس.

ونرى أن من الأهمية بمكان استكشاف مجموعة أدوات الدبلوماسية الوقائية لثني المحرضين عن وقوع أعمال عنف جديدة، وأن فرض الجزاءات وغيرها من التدابير التقييدية ضد الطرف المعتدي يعتبر استجابة مشروعة وملائمة ترمي إلى استعادة احترام قواعد القانون الدولي ومبادئه. وينبغي ألا ينظر إليه عموما على أنه تدبير انفرادي قسري غير مشروع، خاصة عندما يمنع الطرف المعتدي الذي يشغل مقعدا دائما أي إجراءات وقائية يتخذها مجلس الأمن.

ويجب ألا تتخلف الدبلوماسية الوقائية عن وتيرة التطورات في الميدان. إن الوضع الراهن على حدود الاتحاد الأوروبي مع بيلاروس اختبار لقدرتنا على ضمان الوقاية الفعالة. وتعدّ محاولات تسليح الهجرة تهديدا خطيرا للمنطقة بأسرها، وربما تكون أوكرانيا من أكثر المتأثرين بها. وليس أمامنا خيار سوى اتخاذ تدابير وقائية إضافية وتعزيز حماية حدودنا تمشيا مع قرار مجلس الأمن والدفاع القومي الأوكراني.

إن الدبلوماسية الوقائية القوية ليست اختيارية. غير أنها تتجح إن حققت نتائج عملية. ويجب متابعة المناقشات، كالتالي أجريناها اليوم، باتخاذ إجراءات ملموسة لكسر حلقة الإفلات من العقاب ومحاسبة المنتهكين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد شزيرسكي (بولندا) (بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للمكسيك على تنظيم مناقشة اليوم الهامة وحسنة التوقيت. وتعرب بولندا عن تقديرها لجميع مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة والملمة.

منع نشوب النزاعات، وهي مسألة حاسمة الأهمية لصون السلم والأمن الدوليين. ونود أن نشكر مقدمي الإحاطات على ما قدموا من إحاطات وأفكار تفصيلية.

ونرحب بأن الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات وغيرها من أشكال العمل الوقائي أصبحت موضع تركيز داخل الأمم المتحدة. والواقع أن الدبلوماسية الوقائية تقع في صميم ولاية الأمم المتحدة. إن منع نشوب النزاعات، المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة، ليس خيارا بقدر ما هو التزام دولي. والعمل الجماعي القائم على الاستثمار في الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاقات عن طريق التفاوض والوساطة أمر حاسم لتجنب أعمال لاحقة تزيد من خطر تفاقم النزاعات.

وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية رئيسية عن منع نشوب النزاعات نظرا لولايته المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. فهو يركز على إدارة الأزمات والنزاعات على المدى القريب. غير أن العمل الوقائي يعني الجمع، من ناحية، بين الإجراءات القصيرة الأجل التي تبين فعالية المبادئ التي ندافع عنها، والاستثمارات في السياسات الهيكلية على المدى الطويل، من ناحية أخرى، ومن هنا تأتي أهمية اتخاذ إجراءات متسقة داخل منظومة الأمم المتحدة بأسرها صوب منع نشوب النزاعات.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن نعترف بالدور الهام الذي تؤديه لجنة بناء السلام، التي تقدم مساهمات قيمة لمجلس الأمن بشأن المسائل التي تبحثها الهيئتان. ويتجلى الاتساق في عمل الأمم المتحدة أيضا بوضوح في رؤية الأمين العام لمستقبل المنظمة، ولا سيما في تقريره المعنون خطتنا المشتركة. وبناء على ذلك، نود أن نعرب عن تقديرنا للالتزامات الأمين العام بمنع نشوب النزاعات، فضلا عن تركيزه على ضرورة التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها فيما يتعلق بالمنع، الذي يشمل مسائل مهمة مرتبطة بالسلم والأمن، والبيئة، وتغير المناخ، والصحة، والتكنولوجيات الجديدة، والتنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان.

ونرحب باعتماد الجمعية العامة أمس قرارا إجرائيا بشأن تنفيذ خطتنا المشتركة (قرار الجمعية العامة ٦٧٦/٦). ونعرب عن استعدادنا

ويجب على بيلاروس أن تتحمل مسؤوليتها الكاملة عن الأشخاص الذين نظمت بنفسها وصولهم إلى أراضيها. وللأسف، فإن رد بيلاروس هو مزيج من الإنكار والاتهامات والتهديدات العلنية. ولا تهتم مينسك بالحد من التوترات أو بتوفير الحصول على المساعدة الإنسانية للأشخاص الذين قبلت دخولهم أراضيها بشكل قانوني. إن استخدام بيلاروس للناس بطريقة غير إنسانية يضر بإيجاد حلول فعالة لأزمة اللاجئين الحقيقية القائمة، لا المفتعلة بشكل مصطنع.

وتعتقد بولندا اعتقادا قويا أن وقت الدبلوماسية الوقائية قد حان الآن. علينا أن نتصرف قبل أن تخرج الحالة عن نطاق السيطرة ويزداد تدهور أمن واستقرار المنطقة بأسرها. ولذلك، فإننا ندعو المجتمع الدولي، أولا، إلى عدم المشاركة في حملة التضليل التي تشنها بيلاروس؛ ثانيا، سحب دعمه للسياسة البيلاروسية في المحافل الدولية؛ وثالثا، المساعدة في عملية تفكيك شبكة الاتجار بالبشر التي أسهمت في إشعال الأزمة أساسا.

يجب أن نعمل كل ما في وسعنا لمنع هذا النوع من العمل الهجين من أن يصبح ممارسة جديدة للأنظمة الاستبدادية لتحقيق أهدافها السياسية. لا يمكن السماح لهذه الأعمال بأن تصبح شكلا جديدا من أشكال إثارة الأزمات الدولية في أي مكان في العالم. وأطلب أن نفكر جميعا في ذلك.

وندعو جميع الذين يقفون وراء النظام البيلاروسي إلى التحلي عن سياسة تأجيج التوترات ودعم سياسة تخفيف حدة التوترات. هذا يبين مدى إلحاح ووضوح الحاجة إلى تعاون أكثر اتساقا واستمرارا بين الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة. وتدعو بولندا إلى مشاركة مجلس الأمن في النهوض بالدبلوماسية الوقائية الاستباقية والمتكاملة والاستشرافية بالتعاون مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومحكمة العدل الدولية. ونحن على استعداد لتأييد أي مبادرة في إطار الأمم المتحدة تهدف إلى تعزيز منع نشوب النزاعات.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، تود المملكة المغربية أن تشكركم وتثني عليكم لتنظيم مناقشة اليوم بشأن

وتعزيز التنمية المستدامة وحل المنازعات، وجميع هذه العناصر تمهد الطريق لمنع نشوب النزاعات على نحو أكثر فعالية.

إن تحويل تركيز المنظمة من إدارة النزاعات إلى منع نشوبها أصبح ضرورياً أكثر من أي وقت مضى وما برح أحد المبادئ الرئيسية لإصلاحات الأمين العام. ويتعين علينا إنهاء حالة التوقع في قلب منظومة الأمم المتحدة بغية تعزيز المزيد من التنسيق والكفاءة في تدخل المنظمة.

ونشيد بدور الفريق الدائم للمسؤولين الرئيسيين في تمكين التواصل ما بين الإدارات وبين المقر والعمليات الميدانية بمزيد من الكفاءة.

إن إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، ومكتب دعم بناء السلام على وجه الخصوص، حاسمان لضمان هذا النهج الشامل، حيث أنهما صُمما ليكونا بمثابة مفصل بين دعائم السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية.

ويسهم المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة التابع للأمين العام أيضاً في الدبلوماسية الوقائية، بينما يزيد من فعالية عمل المنظمة مع المنظمات الإقليمية والمجموعات غير الحكومية وغيرها من الجهات المشاركة في الوساطة في جميع أنحاء العالم.

وعلى الرغم من تلك الخطوات الهامة، فإن هناك الكثير مما يمكن عمله. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تتوقع على نحو أفضل المخاطر الجديدة التي تهدد السلام والأمن وأن تحددها وتتكيف معها.

ونؤيد أيضاً توسيع دور لجنة بناء السلام لضمان تمكّنها من التصدي للتهديدات المتعددة للسلام والأمن بطريقة متسقة شاملة ووقائية. وينبغي للمجلس ولجنة أن يزيدا من تعاونهما في منع نشوب النزاعات.

وأخيراً، يجب أن نضمن المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للنساء والشباب في الجهود الوقائية. وهذا أمر أساسي إذا أردنا زيادة الفعالية والحفاظ على التماسك الاجتماعي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

للعمل بجد وبشكل بناء بشأنها من أجل تنفيذ التوصيات التي تتطلب تفويضا من الجمعية العامة.

وبغية تعزيز قدرة المنظمة على منع نشوب النزاعات، من الأهمية بمكان، في المقام الأول، أن نجعل تحليلات مختلف الهيئات متسقة من أجل تحسين توقع النزاعات والأزمات والتغلب على الصعوبات في التكيف مع الطبيعة المتغيرة للنزاعات. ثانياً، يجب أن نعزز اتساق العمل فيما بين مختلف هيئات الأمم المتحدة، ومن ثم ترشيد الولايات والمبادرات المتعلقة بالمسائل الجامعة، وأن نعطي على نحو مناسب الأولوية للاهتمام والموارد، مع التركيز على الحلول العملية ذات الأثر الكبير، مع احترام ولايات وامتيازات كل هيئة بدقة، متشياً مع ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما الفقرة ١ من المادة ١٢. ثالثاً، يجب أن نستثمر بقدر أكبر في الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام من أجل بناء المجتمعات على أسس أكثر قوة وضمان سلام دائم.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن المغرب، الذي جعل منع نشوب النزاعات أحد الجوانب الرئيسية لسياسته الخارجية، سيواصل العمل بالتزام وتصميم من أجل صون وبناء السلام، فضلاً عن تعزيز قيم التسامح والحوار والتشاور والتعايش، وتعزيز الوساطة بوصفها أداة لمنع نشوب النزاعات.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد فيريرا سيلفا أرناندا (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى الآخرين في تهنئة المكسيك على عقد مناقشة اليوم حسنة التوقيت.

إن استخدام الدبلوماسية الوقائية لصون السلم والأمن الدوليين أمر حاسم بشكل متزايد لمواجهة المخاطر الناشئة والاتجاهات الخطيرة، كما يؤكد تقرير الأمين العام المعنون خطتنا المشتركة.

ونكرر الدعوة إلى أن يعمل المجتمع الدولي يداً واحدة في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. ولن يتسنى ذلك إلا إذا عملت جميع أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية معاً، كما تنص بحق المذكرة المفاهيمية (S/2021/888، المرفق)، لتعزيز سيادة القانون والقضاء على الفقر

لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي صيغة الوساطة المتفق عليها دولياً لحل النزاع في ناغورنو - كاراباخ.

كما نؤكد على الدور الرئيسي لمحكمة العدل الدولية، الفرع القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، في ضمان المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في حالات النزاع.

وإذا أردنا أن نسهم في الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تحقيق السلام المستدام، فلا يمكننا أن نتجنب معالجة حالات محددة والتي يمكن أن تتحول، ما لم تتم إدانتها علناً واحتواؤها بصورة ملائمة، إلى كارثة كبرى في منطقتنا.

ما فتئت أذربيجان، في الأيام الأخيرة، تشن هجمات مسلحة ضد السلامة الإقليمية لأرمينيا، في تجاهل تام لميثاق الأمم المتحدة وأحكام البيان الثلاثي الصادر في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، بشأن وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية، في أعقاب الحرب التي استمرت 44 يوماً. إن الهجمات التي تشنها أذربيجان على جمهورية أرمينيا مستمرة انطلاقاً من الأراضي التي أصبحت تحت سيطرتها نتيجة لتنفيذ ذلك البيان الثلاثي. تضرر هذه الأعمال العدوانية بجهود المجتمع الدولي الرامية إلى تهدئة الحالة وتقوض بشدة آفاق السلام في منطقتنا.

إن رد الفعل القوي والقاطع على الأعمال غير القانونية التي تقوم بها أذربيجان أمر بالغ الأهمية لمنع حدوث المزيد من التصعيدات الكبيرة في الحالة الأمنية في المنطقة وخارجها. ويتعين على الجهات الفاعلة الدولية ذات الصلة أن تتخذ خطوات عاجلة وفعالة تهدف إلى منع المزيد من التصعيد والمطالبة بالانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات المسلحة الأذربيجانية من أراضي جمهورية أرمينيا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جنوب أفريقيا.

السيدة جويني (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة في الوقت المناسب. والشكر موصول أيضاً لرئيس الجمعية العامة، ورئيس المجلس الاقتصادي

السيد مارغاريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وفد المكسيك على عقد المناقشة المفتوحة بشأن موضوع السلام والأمن من خلال الدبلوماسية الوقائية. كما أشكر الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيسة محكمة العدل الدولية على بياناتهم بشأن دور الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة في تعزيز السلام والأمن.

كما أن الدور التنسيقي للفروع الرئيسية، في إطار ولايات كل منها، له أهمية قصوى بالنسبة للشفافية والشمولية وحساسية النزاع لأنشطة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وبرامجها وصناديقها في مجال الاستجابة الإنسانية وبناء السلام، ولا سيما في ضوء محاولات التلاعب بعملها والاستفادة منه لنهوض بروايات النزاع الأحادية الجانب أو إضفاء الشرعية على عواقب استخدام القوة.

يشدد الأمين العام في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة" على أن:

"سلامنا وأمننا الجماعيين يتعرضان لتهديدات متنامية بسبب المخاطر المستجدة والاتجاهات الخطيرة التي لم تُعدّ الأشكال التقليدية للوقاية والإدارة والتسوية ملائمة للتعامل معها".

إن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أمر أساسي لتحديد علامات الإنذار المبكر وكفالة التصدي في الوقت المناسب للتحديات مثل التعزيزات العسكرية التي تنتهك التعهدات الملزمة قانوناً في ميدان تحديد الأسلحة، فضلاً عن الإيحاء بالنوايا العسكرية، وتجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب واستخدامهم، والتميط العنصري وجرائم الكراهية لأسباب عرقية ودينية.

إن للدعم الموحد من جانب المجتمع الدولي أهمية قصوى في التسوية الشاملة والعادلة والدائمة للنزاع في ناغورنو - كاراباخ على أساس المبادئ والعناصر التي وضعت على مر السنين، بما في ذلك مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب. وتقدر أرمينيا الدعم الثابت من جانب مجلس الأمن والأمين العام لجهود الرئيسين المشاركين

ولهذا السبب لا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية التفاعل والتنسيق والتعاون المنتظمين بين مجلس الأمن والأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة في الوفاء بولاية المجلس. فقد يؤدي ذلك إلى إرساء التماسك والتكامل المتزايد بين تلك الأجهزة بطريقة تعزز بعضها بعضاً، وتحترم كل منها ولاية الأخرى، بغية إيجاد تقاهم متبادل فيما بينها.

وبالمثل، نحث المجلس على تعزيز تفاعلاته مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مبادرات الدبلوماسية الوقائية، وفي هذا السياق نسعى جاهدين إلى الاستفادة الفعالة من المساعي الحميدة للأمم المتحدة، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية.

وما فتئت جنوب أفريقيا تدعو إلى التسوية السلمية للمنازعات والنزاعات الدولية، تماشياً مع الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، وتؤكد من جديد صحة مقاصد ومبادئ الميثاق والقانون الدولي باعتبار أنه لا غنى عنها للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما، وسيادة القانون، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وجميع جوانب حقوق الإنسان.

ونود أن نؤكد على الدور الهام الذي تضطلع به محكمة العدل الدولية، الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، في النهوض بتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية وتشجيعها، وفقاً للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة. ونشجع مجلس الأمن على التفاعل بانتظام مع محكمة العدل الدولية والاستفادة منها. فخبيرتها الاستشارية القانونية تتعلق بمنع نشوب النزاعات وتسوية المنازعات التي قد تكون لها آثار كارثية على البلدان المعنية.

وختاماً، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، ينبغي أن تكون الدبلوماسية الوقائية في صميم منظومة الأمم المتحدة. بيد أنه بسبب التوزيع غير المتوازن السائد للسلطة، غالباً ما يتم تقويض الاستجابات الفعالة. ولذلك نود أن نكرر التأكيد على أن الإصلاح الذي يأخذ في الاعتبار المساواة بين الدول داخل منظومة الأمم المتحدة يمكن أن يعزز النهج الاستباقية إزاء التوترات المتصاعدة ويحسن أساليب الدبلوماسية الوقائية. وإذ نأخذ

والاجتماعي، ورئيس محكمة العدل الدولية، والأمين العام على إحاطاتهم.

أكدت رسالة وجهها فريق الشخصيات البارزة المستقلة إلى الأمين العام في تموز/يوليه ٢٠٢٠ بشأن بناء السلام والحفاظ عليه ما يلي:

”[ف]النزاعات اليوم تكتسي أبعاداً متعددة، وتتسم بدرجات متفاوتة من الإقصاء المتواصل، وعدم المساواة والمظالم بأنواعها، بما في ذلك تدفقات اللاجئين، والتشرد الداخلي، والآثار الإنسانية غير المباشرة المترتبة على النزاعات، وضعف الإدارة وقدرات الدول، وكذلك تغير المناخ والتطرف العنيف والاستخدامات السلبية للتكنولوجيات الجديدة“ (S/2020/678، المرفق الثاني).

تقتضي هذه المخاطر والتهديدات المتعددة للأمن الدولي تجديد التزامنا الجماعي بقيم تعددية الأطراف والتعاون الدولي، التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ولمعالجة تلك التحديات، نحتاج إلى نهج مبتكرة واستباقية وإلى الجهود التعاونية لجميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة. إن أولوية الدبلوماسية الوقائية في تجنب تصعيد النزاع وتوفير الفرص للحوار الشامل والمفاوضات التي تؤدي إلى تسويات وتمهّد الطريق إلى مجتمعات سلمية ومستقرة أمر معروف جيداً من قبل المجلس.

وسيحول حل النزاع في مراحله الأولى دون وقوع عدد لا يحصى من الوفيات وتدمير البنية التحتية والاضطرابات النفسية. ولهذا السبب، نحن بحاجة إلى تعزيز جهودنا لاعتماد أساليب الدبلوماسية الوقائية في نهجنا لمعالجة التوترات المتصاعدة والنزاعات.

ويجب أن تعمل الفروع الرئيسية للأمم المتحدة في تآزر إذا أردنا تحقيق هدف الدبلوماسية الوقائية. إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومحكمة العدل الدولية والجمعية العامة كلها لديها القدرة على القيام بدور أكبر في دعم مجلس الأمن في منع نشوب النزاعات.

المناخي، وفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن التابع للمجلس. وخلال فترة عضويتنا المقبلة في مجلس الأمن، ستدعم الإمارات العربية المتحدة النهج المبتكرة، مثل استخدام الصور الساتلية، والنمذجة التنبؤية، والوصول إلى البيانات الأولية من أجل تمكين المجلس من التصرف بشكل أسرع وأكثر فعالية.

وبالإضافة إلى ذلك، يتضح لنا جميعاً أن العالم الذي يتم فيه تمكين المرأة عالم يكون فيه السلام والازدهار أكثر استدامة. ومن الأهمية بمكان أن يكفل المجتمع الدولي مشاركتها الكاملة والمتساوية والمجدية في جميع قطاعات المجتمع لبناء القدرة على الصمود وضمان الاستقرار والنهوض بالمجتمعات المزدهرة والسلمية. ومن أجل الاستجابة لهذه المسائل الشاملة، نحتاج إلى استكمال الاستراتيجيات على المدى القريب بنهج تعزز القدرة على الصمود على المدى الطويل.

ويكتسي الحفاظ على الشفافية ووجود اتصالات منتظمة بين المجلس وعموم أعضاء الأمم المتحدة أهمية حيوية. ولا يمكن أن يقتصر الأمر على تقرير سنوي يقدم إلى الجمعية العامة. وتؤيد دولة الإمارات العربية المتحدة المشاركة المنتظمة في الأولويات المشتركة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام، وكذلك مع الرئيس القادم للمجلس ورئيس الجمعية العامة.

كما تؤيد الإمارات العربية المتحدة زيادة التفاعل بين المجلس ومحكمة العدل الدولية، وفقاً للولايات التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة. فمحكمة العدل الدولية تؤدي دوراً حيوياً في الحل السلمي للمنازعات، كما يتضح من التنوع الجغرافي واتساع نطاق القضايا المعروضة عليها حالياً. كما تسهم المحكمة إسهاماً إيجابياً في سيادة القانون على الصعيد الدولي، وتضطلع بدور رئيسي في نزع فتيل التوترات بين الدول.

إننا نود أن نؤكد على الدور الحاسم للمنظمات الإقليمية في منع نشوب النزاعات. فنظراً لهيمنة الأزمات في الشرق الأوسط على جزء كبير من جدول أعمال مجلس الأمن، سيستفيد المجلس والجامعة العربية من وجود تعاون وثق في مجال منع نشوب النزاعات وحفظ

هذه الولاية على محمل الجد، يجب أن نعمل بشكل جماعي من أجل تحقيق الإصلاح الذي يؤدي إلى تقديم استجابات فعالة لحالات النزاع، بما في ذلك من خلال الدبلوماسية الوقائية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الإمارات العربية المتحدة.

السيدة شاهين (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، نود أن نشكر المكسيك على تنظيمها المناقشة المفتوحة اليوم وتوجيه اهتمامنا إلى الدبلوماسية الوقائية. والشكر موصول لمقدمي الإحاطات اليوم على أفكارهم القيمة.

إن السلام والأمن مفهومان متعدد الجوانب يرتبطان بالتنمية المستدامة وتمكين المرأة وسيادة القانون. وإن لم نعالجها معهما بشكل كلي، سيكون تحقيقهما بعيد المنال. ولهذا السبب يجب على مجلس الأمن أن يعزز تنسيقه مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى. فعندما يكون المجلس أكثر انفتاحاً وتقبلاً للتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، وكذلك مع الجهات المعنية الخارجية، سيحقق أيضاً نتائج أكثر فعالية.

وفي مهمتنا الجماعية المتمثلة في جعل الأمم المتحدة وأجهزتها تقي بولاياتها على نحو أفضل، يجب أن نغير مسار توجهاتها في النهج الذي نتبعه من وجود استراتيجية تركز في معظمها على إدارة النزاعات إلى استراتيجية تعطي الأولوية للحماية. ونرحب بتركيز الأمين العام على الوقاية في التقرير المعنون "خطتنا المشتركة"، ولا سيما الاقتراح الداعي إلى وضع خطة جديدة للسلام. ومما لا شك فيه أن معالجة الأسباب الجذرية للنزاع ستعود بفوائد طويلة الأجل تعزز ثقافة السلام والقدرة على الصمود.

ونود أن نسترعي الانتباه اليوم إلى التحديات الناشئة التي تم تحديدها في السنوات الأخيرة، وهي أمثلة واضحة على السبب الذي يجعل من الضروري أن يتعاون المجلس مع بقية منظومة الأمم المتحدة لتحقيق الأهداف المشتركة.

وسيستفيد مجلس الأمن من تعزيز وتوحيد تحليله للأثار الأمنية الناجمة عن تغير المناخ. ويشمل ذلك الاستفادة من عمل آلية الأمن

الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، التي لديها معرفة عميقة ومنظور فريد وعلاقات محلية قوية، وهي عناصر حاسمة لدعم جهود بناء السلام ومنع النزاعات. ويمكن للمنظمات الإقليمية في رأينا أن تزيد من تعزيز دورها في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، فضلا عن التصدي الجماعي لأسبابها الجذرية. وندعو مجلس الأمن إلى مواصلة دعم الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في ذلك الصدد. وكذلك فإن التنظيم الإقليمي ضروري لبناء هيكل أمني يوفر سيلا لحل النزاعات سلميا.

وتتعلق نقطتي الأخيرة بتعزيز ثقافة الثقة والحوار. ويمكننا أن نتعلم من تجربة منطقة جنوب شرق آسيا، التي أصبحت اليوم من بين أسرع الاقتصادات نموا، ومحركا للنمو العالمي. وقد أنشئت رابطة أمم جنوب شرق آسيا، لا لسبب إلا لمعالجة ما كانت تعاني منه منطقتنا في ذلك الوقت من نزاعات وانعدام ثقة. وهذا لا يعني أن المنطقة خالية من المشاكل، غير مفتاح نجاح الرابطة يكمن في جهودنا الجماعية وثقافتنا القائمة على الحوار وبناء توافق الآراء - أو ما نسميه "أسلوب رابطة أمم جنوب شرق آسيا" - وهي ثقافة تمكن المناطق من تسوية الخلافات بطريقة بناءة. ولتحقيق النجاح في ذلك المسعى، فإن الثقة ضرورية، إلى جانب آليات بناء الثقة بين جميع الأطراف. وندعو المجلس إلى دعم الجهود الرامية إلى مواصلة تعزيز بناء الثقة والحوار لدعم عمليات بناء السلام في المناطق المعرضة للنزاعات والمتضررة منها.

وفي الختام، تود إندونيسيا أن تؤكد أن تعزيز منع نشوب النزاعات مهمة لا يمكن أن تنجزها منظمة واحدة. ويجب على جميع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية أن تعمل بطريقة منسقة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلب ممثل أذربيجان الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد عليف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): طلب وفد بلدنا الكلمة بصفته الوطنية للإدلاء ببيان آخر ردا على البيان الكاذب والمضلل بشكل واضح الذي أدلى به ممثل أرمينيا.

السلام وبناء السلام والحفاظ عليه. وفي هذا الصدد، نؤيد عقد إحاطة سنوية بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

وفي الختام، نأمل أن تساعد المناقشة المفتوحة التي تجري اليوم على مواصلة الجهود بشأن تعاون هذا الجهاز مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى من أجل النهوض بولايته على نحو أفضل. وستكون دولة الإمارات العربية المتحدة شريكا موثوقا به في هذه المسيرة، لا سيما عندما نشغل مقعدا على هذه الطاولة في عام ٢٠٢٢.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد سيتومورانغ (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للمكسيك على مبادرتها بعقد هذه الجلسة.

ما برحت إندونيسيا تدعو باستمرار إلى وجود نظام إنذار مبكر أقوى، يدعمه النظام المتعدد الأطراف، لمنع نشوب النزاعات وتعزيز جهود بناء السلام. وفي هذا الصدد، أود أن أشاطركم النقاط التالية.

أولا، يجب أن نعزز التنسيق بين جميع هيئات الأمم المتحدة. ونظرا للترابط الوثيق بين التحديات الأمنية الراهنة، فإن معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وعدم الاستقرار تتطلب جهودا متضافرة. ويجب أن تكون جميع هيئات الأمم المتحدة قادرة على الاستجابة بطريقة منسقة، مستفيدة من نقاط القوة في أجهزتها المختلفة. والكلمتان الرئيسيتان هما "تقسيم العمل" و"التنسيق مع وضع خارطة طريق واضحة". وتمتلك بعثات الأمم المتحدة في الميدان القدرة على تحديد دوافع النزاع وتعمل بمثابة نظام للإنذار المبكر، في حين تمتلك وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها القدرات التقنية اللازمة للتصدي لدوافع محددة للنزاعات.

كما تؤدي لجنة بناء السلام دورا حيويا في تنسيق الاستجابات عبر أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية وخارجها. ولتحقيق هذا التنسيق المتناغم، يتعين على جميع هيئات الأمم المتحدة أن تمارس ولاياتها بفعالية وكفاءة، مسترشدة بميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة.

ثانيا، فيما يتعلق بأهمية المنظمات الإقليمية، ترى إندونيسيا أن جهودنا لمنع نشوب النزاعات يمكن تعزيزها بالمزيد من التعاون

بذلك في احترام تام للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وقد تم حل النزاع المسلح الذي استمر لمدة ثلاثة عقود. وأُعريت أذربيجان عن استعدادها لتطبيق علاقاتها الدولية مع أرمينيا، بما في ذلك عن طريق التوقيع على معاهدة سلام. وكفالة السلام الدائم والتنمية والتقدم وحسن الجوار هي أسس رؤية أذربيجان للمستقبل. بيد أن أرمينيا لم ترد بالمثل على خطة السلام التي طرحتها أذربيجان.

أما الاستنزافات المسلحة الواسعة النطاق التي تقوم بها أرمينيا اليوم ضد أذربيجان في المنطقة الحدودية بين الدولتين، والتي ردت عليها القوات المسلحة الأذربيجانية بصورة مناسبة، فضلا عن مطالب أرمينيا الإقليمية المستمرة، فهي نتيجة لأعمال غير مسؤولة على مستوى الدولة، ولأفكار انتقامية خطيرة تنشر علنا في أرمينيا.

وفي الختام، فإن أذربيجان واثقة من أنه لا بديل عن تطبيق العلاقات بين البلدين، على أساس الاعتراف المتبادل واحترام كل منهما لسيادة الآخر وسلامته الإقليمية داخل حدودهما المعترف بها دوليا. وأذربيجان مصممة على الدفع قدما بخطة بناء السلام والمصالحة والتعايش السلمي والتنمية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/١٧.

لقد عانى بلدي بشدة من الآثار المدمرة للحرب التي شنتها أرمينيا ضده في أوائل التسعينات. وتم الاستيلاء على جزء كبير من أراضي أذربيجان ذات السيادة وبقيت تحت الاحتلال لما يقرب من ٣٠ عاماً، على الرغم من القرارات ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣).

وارتكبت انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني أثناء الاحتلال، أسفرت عن مقتل عشرات الآلاف من المدنيين والتطهير العرقي للأراضي المحتلة في أذربيجان، وطالت أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ أذربيجاني. وسُوِّيت بالأرض غالبية المدن والبلدات والقرى الأذربيجانية المستولى عليها. وفي الخريف الماضي، ارتكبت أرمينيا عملا عدوانيا آخر كنتيجة منطقية لما تمتعت به من إفلات من العقاب على مدى ٣٠ عاماً. وشملت الهجمات المسلحة التي شنتها أرمينيا استخدام القوة العسكرية ضد مدن أذربيجانية مكتظة بالسكان بعيدا عن مسرح الأعمال القتالية الفعلية، مما أسفر عن مقتل وجرح مئات المدنيين وتدمير أو إتلاف عدد كبير من الأعيان المدنية.

وشنت أذربيجان عملية مضادة من أجل تحرير أراضيها المحتلة وحماية شعبها والسماح للمشردين داخليا بالعودة إلى ديارهم - وقامت